أوراق إستراتيجية

الأمن والإستقرار في آسيا الوسطى: إختلاف المصالح ووجهات النظر

خلاصة عن إجتماع لطاولة مستديرة عقد في نيويورك في 9-10 كانون ثاني، 2006، مع توصيات سياسيّة من قِبَل اللجنة الوطنيّة National Committee on American Policy (NCAFP) وبرعاية اللجنة الوطنيّة (NCAFP) و Dwight D. Eisenhower National Security Series

مقدّمة:

بدأت اللجنة الوطنيّة للسياسة الأميركيّة الخارجيّة (NCAFP) برنامجاً حول آسيا الوسطى بعد 11/9 للتركيز على المصالح الأميركيّة، الروسيّة والصينيّة في الجمهوريات السوفياتيّة الخمس السابقة لآسيا الوسطى وللتركيز على المصالح المشتركة لهؤلاء الأفرقاء مع آخرين في المنطقة. وعلى الرغم من الخلافات الهامّة بين هذه الجمهوريات، فإنّ إدراك الأهميّة السياسيّة، الإقتصاديّة والعسكريّة لكازاخستان بالنسبة الى المنطقة جعل اللجنة الوطنيّة (NCAFP) تقرر أن تركّز أولاً على هذا البلد في بحثها وتحليلها.

ومن بين دول "ستان" الآسيويّة الوسطى الخمس، مرت كازاخستان بتجربة إسلاميّة معتدلة، فهي الأقل تأثراً بالأصوليّة الإسلاميّة العسكريّة، كما أنّ كازاخستان، وهي والى حد كبير دولة مؤيّدة لأميركا، لديها نخبة من المثقفين والتقنيين المحترفين، كما لديها نوعاً من الحكومة التي تخطو تدريجياً نحو الإصلاح السياسي، وفوق ذلك، تُعتبر كازاخستان دولة غنيّة بموارد الطاقة والمعادن مما حوّلها الى مساحة جيوستراتيجيّة بالنسبة لجيرانها الكبار، روسيا والصين.

وبإختصار، فإنّ أهميّة كازاخستان تملي على الولايات المتّحدة بأن تلتزم بتشجيع تطوّر وتقدّم الطبقة الوسطى كما القوى الديمقراطيّة في البلاد، كما تفرض عليها إكتشاف طرق ووسائل تمكّن دول المنطقة من التعاون في عمليّة النضال ضد الأصوليّة الإسلاميّة العسكريّة.

وفي أوائل شباط 2002، أبرزت مجلّة NCAFP النصف شهريّة، تحت عنوان مصالح السياسة الأميركيّة الخارجيّة، مواضيع حول آسيا الوسطى، كما في مقالة البروفسور Michael Kywkin "آسيا الوسطى في مقدّمة الإهتمام"، تبعها مقالة وزير خارجيّة كازاخستان H.E. Kasymzhomart Tokaev "من التخلي عن الأسلحة الوطنيّة الى بناء الديمقراطيّة" (نيسان 2004)، كما إستضافت اللجنة الوطنيّة (NCAFP) في آذار 2005 مؤتمراً حول "الإستقرار في آسيا الوسطى: بمشاركة كازاخستان" وقد تبع المؤتمر حالاً إجتماع مختصر ضمّ مسؤولين حكوميين أميركيين مع آخرين من خبراء آسيا الوسطى في واشنطن. وعند دعوة وزير خارجيّة كازاخستان Tokaev، أرسلت NCAFP وفداً من خمسة أعضاء لتقصّي الحقائق الى كازاخستان في شهر نيسان وحضر الوفد بدوره إجتماعات إستخباراتيّة مع مسؤولين حكوميين، وقد تبع هذه الجلسات صدور منشور في أيّار 2005 حول "الإستقرار في آسيا الوسطى: بمشاركة كازاخستان"، وتقرير (مع توصيات سياسيّة) حول المصالح الأميركيّة في آسيا الوسطى والعلاقات الأميركيّة- الكازاخيّة، (والذي تُرجِمَ لاحقاً الى الروسيّة). وتتضمّن التوصيات السياسيّة بنوداً تقول بأنّ على الولايات المتّحدة أن تكون "حساسة تجاه هشاشة الموقع الجيوسياسي لكازاخستان" بحيث "تؤكّد الولايات المتّحدة بأنّ المصالح الأميركيّة في كازاخستان ليست محددة بالنفط، الأمن، ومكافحة الإرهاب"، وبأنّ الولايات المتّحدة تقوم بنشر "القيم الديمقراطيّة" الموافقة للقوانين "والإلتزام بحقوق الإنسان".

وفي تشرين أوّل 2005، مثّل النائب الأوّل لرئيس اللجنة الوطنيّة Donald S. Rice في مؤتمر عُقِدَ في واشنطن حول "تحديات كازاخستان: التأثير الإقليمي والعالمي"، وكان برعاية غرفة التجارة الأميركيّة بالتعاون مع غرفة التجارة الأميركيّة في كازاخستان. وعرض السيد Rice نقاشاً حول "التأثير الإستراتيجي لكازاخستان في الحرب ضد الإرهاب، التهديدات العالميّة، والمحافظة على الإستقرار العالمي".

وفي 10 كانون ثاني 2006، إستضافت اللجنة الوطنيّة NCAFP مع Dwight D. Eisenhower\ National Security Series، إجتماعاً لا صفة له حول طاولة مستديرة دام طوال النهار حول موضوع هذه الخلاصة (مع توصيات سياسيّة) بعنوان "الإستقرار والأمن في آسيا الوسطى: إختلاف المصالح ووجهات النظر" وذلك مع عدد من الخبراء، الأكاديميين، والمسؤولين العسكريين المهتمين والعاملين في السياسة الخارجيّة والأمنيّة الأميركيّة في ميدان آسيا الوسطى. وبعد الطاولة المستديرة، إستضافت اللجنة الوطنيّة نقاشاً حول نفس الموضوع في الإجتماع السنوي لأعضائها وضيوفها.

إنّ التوصيات السياسيّة لهذه الخلاصة هي حصراً للّجنة الوطنيّة للسياسة الخارجيّة الأميركيّة (NCAFP). شكر خاص لكل من ساهم في هذا العمل.

George D. Schwab الرئيس

البحث عن التطور والإستقرار

لقد كرّس المؤتمر وقتاً كبيراً للوضع الحالي في آسيا الوسطى، إذ كانت سنة 2005 صعبة، إذ تمّ إبطاء الإصلاح وأحياناً تراجعه بحيث أنّ الأكثريّة الساحقة من الشعب لم تختبر سوى القليل من التقدم في المفاهيم الحياتيّة. إنّ الحنين الى إستقرار الفترة السوفياتيّة، وهي الفترة التي

يعتبرها الغرب تجربة فاشلة، قد بدأ بالتصاعد والظهور، وقد أدّت بعض التطورات الداخليّة الى صدمة في المنطقة، حيث حصلت تحولات سياسيّة وإصطفافات دوليّة. أمّا الأحداث الأربع الكبرى في المنطقة، فكانت عزل الرئيس Akayev في غيرغيستان- والتي دعيت غالباً بثورة التوليب-، أحداث شغب في Andijon في أوزبكستان، إجتماع منظّمة تعاون شانغهاي (SCO)، والإنتخابات الرئاسيّة في كازاخستان.

إنّ النقمة الشعبيّة في غيرغستان، رغم قصر الثورة، إنتهت الى خلع الرئيس Askav Akayev، ونشرت الخوف من حدوث تغيير للنظام في مكان آخر في المنطقة بعد الأمثلة التي حصلت في جورجيا، أوكرانيا وغيرغستان. وهزّت أوزبكستان أعمال شغب شعبيّة في Andijon (في الجزء الأوزبكي من وادي فرغانة المكتظّة والفقيرة)، وتمّ قمعهم بقسوة من قِبَل القوات الحكوميّة وصدم نظام الرئيس Islam Karimov الأوزبكي من الإدانات الدوليّة ومن تراجع حلفائه الدوليين، ووضع Karimov عدم الثقة بروسيا جانباً وسعى الى ملجأ له مع موسكو اللامبالية وبكين المعادية لحقوق الإنسان، وكانت حركة Karimov مرحّب بها في كل من العاصمتين.

وبإنتهاز الفرصة التي قدمها الإحتلال الأميركي المستمر لأفغانستان والعراق، إنضمّت روسيا والصين معاً لأجل محاولة التخلص من الوجود الأميركي في المنطقة الذي يعود الى العام 2001. ولجذب إسلام كاريموف بعيداً عن واشنطن، أعادت موسكو النظر، وبطريقة ملائمة، في المعالجة البائسة للأقليّة الإثنيّة الروسيّة في أوزبكستان. ولم يقم كاريموف الممتن بإغلاق القاعدة العسكريّة الأميركيّة في خان آباد فقط، وإنّما سمح أيضاً بوجود عسكري روسي (وهو ما كانت أوزبكستان ترفضه منذ حصولها على إستقلالها)، وتبنّى موقفاً عسكرياً مناهضاً لأميركا في الساحة الدوليّة، ولم ينفذ القاعدة العسكريّة الأميركيّة في ماناس بغيرغستان سوى جهود اللحظة الأخيرة من قِبَل واشنطن والمعززة بتوقع مكافآت ماليّة.

إنّ كازاخستان القلقة من الدور الأميركي في جميع "الثورات الملوّنة" في الجمهوريات السوفياتيّة السابقة، تقوم بتغطية خفيفة لصالح روسيا والصين، حيث عززت كازاخستان أوّلاً مشاركتها في منظّمة شانغهاي (SCO)، ثمّ سمحت للصين بمد أنبوبها النفطي الى منطقة إنتاج النفط في بحر قزوين لربط مقاطعة سينغ يانغ بالحقول الأقل إنتاجاً للنفط شرق بحر قزوين. وفوق ذلك، فإنّ رد فعل واشنطن، والذي يعكس الأمل بأن يظهر الرئيس نازاربالييف ثقة كافية بالنفس لجهة شعبيّته مع توقعات بإعادة إنتخابه بهدف الحصول على أقل من 91% من الأصوات التي حصل عليها في الإنتخابات الرئاسيّة في كانون أوّل 2005، كان حذراً، ولم يؤثّر على العلاقات المشتركة والمتبادلة، وحافظت كازاخستان على سياستها بصنع توازن كامل بين مصالح القوّة العظمى، وذلك بالمحافظة على تعاونها مع الولايات المتّحدة في مجال أمن بحر قزوين وبتطبيع العلاقات مع القادة الجدد في غيرغستان عن طريق تقديم المساعدة الماليّة.

إنّ الإحتلال وكذلك العملات الأميركيّة في أفغانستان والعراق وعدم قدرة الولايات المتّحدة على إعادة تصويب إهتمامها على آسيا الوسطى يعطي فرصاً لموسكو وبكين لإستغلال الوضع والإستفادة منه على صعيد مواصلة جهودهما للتخلص من الوجود العسكري الأميركي في المنطقة والحد من مصالح النفط الأميركي هناك أيضاً.

وحالياً، فإنّ مأزق واشنطن لجهة إيجاد توازن صحيح بين الدفاع عن حقوق الإنسان ومواصلة مصالحها الإستراتيجيّة الخاصة في المنطقة سيظل مصدراً يشغل بال القوى المنافسة في المنطقة.

وعموماً، فإنّ ممثلي المؤتمر كانوا قد أكّدوا على أنّ معظم الناس في آسيا الوسطى يستمرون بكونهم ممثلين إيجابيين في النطاق السياسي؛ فهم أكثر إهتماماً بالحاجات اليوميّة الحياتيّة. هناك "مشقة إصلاحيّة" في كل الجمهوريات وذلك من دون الحصول على الكثير من الإصلاح، إنّ "ظل" الإقتصاد لا يزال نشطاً جداً الى الدرجة نفسها التي ساعدت الشعب في كل الإتحاد السوفياتي السابق على الإستمرار في التسعينات.

إنّ المشككين يرحبون بالخطاب المنبع من الغرب أو من الأنظمة نفسها، إلاّ أنّ الكثيرين لا يعتقدون بأنّ الأحزاب أو الأفراد المعارضين يملكون الإجابات. إنّ المعارضة في أيّة جمهوريّة سواء كانت مفتوحة كما في غيرغستان أو كازاخستان أو سريّة كما في أوزبكستان وتركستان أو معارضة الحزب الواحد كما في طاجكستان هي معارضة موحدة في مسألة تسيطر على ما عداها وهي- تغيير الرئيس. وقد تمّ التصويت على بعض الوعود من قِبَل كل المجموعات المعارضة وهي: التخلص من الفساد، الأجور العادلة والمدفوعة في حينها، إلاّ أنّ وحدة العمل أمر من الصعب إنجازه فمن يستطيع القول بأنّه إذا تمّ إنتخاب زعيم معارض ليكون رئيساً سيستطيع أو سيكون مستعداً للتخلي عن السلطة المخولة له في الرئاسة. وكان بعض الممثلين الفاعلين أكثر إيجابيّة من سواهم بالنسبة لموضوع التقدّم في آسيا الوسطى، مع الإشارة الى أنّهم وبعد 15 سنة من الإستقلال، فإنّ الكثير قد تمّ إنجازه بالرغم من المعوقات الكثيرة.

لقد عززت دول آسيا الوسطى إستقلالها، وخلقت مؤسسات الدولة الخاصة بها، وأنظمتها الماليّة، عملاتها، مؤسساتها العسكريّة والأمنيّة، شركاؤها السياسيين، أنظمتها الشرعيّة ومؤسسات أخرى.

أمّا الأمر الإيجابي الآخر، فهو الحقيقة بأنّ دول آسيا الوسطى ظلّت أكثر أماناً وسلاماً مما توقع الكثيرون، حيث أنّ إحتمال حدوث صراع عنف لا يزال إحتمالاً ضئيلاً جداً. وكان هناك إستثناء وحيد فقط وهو الحرب الأهليّة في طاجيكستان ولكنّها إنتهت وتمّ توقيع إتفاق سلام بين الأفرقاء المتصارعين الذي كان على قاعدة نظام تشارك السلطة، وذلك في عمليّة تناغم وإنسجام مع المعارضة الإسلاميّة المعتدلة في غالبها والتي كانت مندمجة في الحياة السياسيّة، وعلى كل كان هناك خلاف في المؤتمر حول حقيقة المشاركة في السلطة في طاجيكستان.

ومن الناحية السلبيّة، يُقال أنّ الدول الآسيويّة الوسطى تبني دولها على أساس الأولويات التي يمكن أن تؤدي الى إختلافات بين المجموعات الإثنيّة المختلفة، كما أنّه وبالعودة الى التقاليد وخاصة في تركمانستان وأوزبكستان فإنّ ذلك قد أدّى الى إنحدار خطير في التعليم والمتسارع أيضاً بسبب هجرة العقول عن طريق هجرة عدد كبير من الروس والإلمان المتعلمين، ولم تعد التحولات الإجتماعيّة متأثّرة بأنشطة الدولة وإنّما بعدم قيامها بالأنشطة والنتيجة كانت موجة أخرى من الهجرة، وهذه المرّة هجرة المواطنين نحو كازاخستان، روسيا أو أي مكان آخر للحصول على عمل دائم أو موسمي لأنّ هناك شعوراً متنامياً بأنّه لا يمكن تحسين أوضاع معظم الشعب خاصّة أولئك في المناطق الريفيّة. وسارع الإسلاميون للبناء على هذا الوضع، وفوق كل ذلك، يترك إستخدام عائدات النفط الكثير من علامات الإستفهام حيث يشارك الكثيرون في آسيا الوسطى نظرة وزير النفط الفينزويلي الذي قال بأنّ النفط هو "فضلات الشيطان"، وهناك تخوّف من أنّه في حين تزداد الفجوة إتّساعاً بين فئة النخبة وفئة العامّة، فإنّ الظلم سيزداد ويستمر التعبير عنه من قِبَل أكثريّة الشعب.

وهناك تهديد آخر للتطوّر يأتي من العلاقات القبليّة وشبكات الحماية (التوظيف في مراكز سياسيّة وحكوميّة)، التي تكون إمّا على قاعدة صلة القرابة أو المناطق. وهذه العلاقات قويّة جداً وتتعارض مع التحديث وعمليّة الدمقرطة، ومهما حدث في المستقبل في أي من هذه الدول، فإنّ العلاقات القبليّة ستبقى الأساس الحقيقي لسلطة الرؤساء اللاحقين.

أخيراً، تبقى العلاقات بين دول آسيا الوسطى تشكّل معضلة ومسألة مثيرة للجدل. إنّ الإندماج الأوراسي والذي دافع عنه أوّلاً نازار باييف، رئيس كازاخستان وصادق عليه لاحقاً بوتين رئيس روسيا، ما هو إلاّ مفهوم على الورق فقط، إذ لا يزال هناك حاجة الى الحصول على التأشيرات لإجتياز الحدود، وهناك جزء من الحدود الأوزبكيّة- الطاجيكيّة ملغم ومعظم الناس لا يحبذون هذا الوضع، وهو أحد الأسباب الذي يعطي تفسيراً لم يدعم بعض الناس في آسيا الوسطى فكرة الخلافة الإسلاميّة العالميّة، والتي لن تفتح فقط جميع حدود الأراضي الإسلاميّة، وإنّما ستحل محل الحاجة لقيام الدول.

الأحداث الأخيرة- بواسطة الجمهوريات

- إنتخابات كازاخستان:

خلال مناقشة الإنتخابات الرئاسيّة الأخيرة في كازاخستان، تمت الإشارة الى أنّه بالرّغم من أنّ منظّمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE والإتحاد الأوروبي (EU) قد صنفتا الإنتخابات بأنّها "فشل للمفاهيم الدوليّة"، فإنّهما حكمتا، وبوضوح، بأنّها تعتبر تقدماً بالنسبة للإنتخابات السابقة التي وُصِفَت بأنّها "فشل ذريع".

وقد قيل بأنّ على الغرب أن يحتضن "الدول التي تقوم بجهود مخلصة وجيّدة لإجراء إنتخابات عادلة ونزيهة"، وقد زعم البعض بأنّ الإعلام الغربي قام بتوثيق عدد من إنتهاكات السلطة لحقوق الإنسان وتقييد حرية الصحافة والإعلام في الأشهر التي سبقت الإنتخابات، وبذلك لا يمكن للمرء أن يجد عذراً لكل شيء لأنّ الحكام الأوتقراطيين قد حكموا أراضي آسيا الوسطى على مدى التاريخ"، كما كان هناك تعليق آخر وهو أنّه في حين تكاد الإنتخابات تنتهي، فإنّ العمليّة الإنتخابيّة لن تعتبر بعد الآن حدثاً وحيداً، وبكلمات أخرى، فإنّه من المتوقع بأن تصبح العمليّة السياسيّة نشطة وملتزمة وليست عمليّة سريعة الزوال في حال إمتدّت لتتجاوز بذلك الفصل الإنتخابي القصير.

- مشاكل تركمانستان المتتالية:

وبحسب الممثلين، تستمر تركمانستان بكونها الدولة المشكلة في المنطقة. إذ لم يحدث إصلاح فيها، وقد صدم النظام فيها جميع التوقعات لحوار وطني ولتطوّر المجتمع المدني، التحرر الإقتصادي من الإقتصاد المركزي وسيطرة الإحتكار. إنّ الهاجس الرئيسي هو أنّ الغياب المستمر لبناء المؤسسة الإجتماعيّة يمكن أن يشل الوضع الإقتصادي الراكد أصلاً أو المحتضر حتى. وكانت تركمانستان تُعتبر، وعلى الدوام، إحدى أسوأ الجمهوريات السوفياتيّة السابقة.

إنّ إحتمال تغيير النظام قد يكون أمراً قريباً إذا ما كان الإستنتاج بخصوص صحّة الرئيس Niyazov السيئة صحيحة، وهذا الأمر، على كل حال، قد يكون مدعاة لعدم الإستقرار بالنسبة للمنطقة أكثر من تغيير النظام فحسب.

إنّ فراغ السلطة قد يؤدي الى تنافس الدول المجاورة والقوى العظمى حول إحتياطات البلاد من الهيدروكاربون. إنّ التدخل في عمليّة التحول من الرئيس Niyazov الى خليفته قد يكون أمراً أكثر من مغري من أن يقاومه جيران جمهوريّة تركمانستان. ويحتمل أن ترتبط روسيا، أوزبكستان وإيران بتحالفات داخليّة وخارجيّة مع تركمانستان وقد تشعر كازاخستان بأنّها مجبرة على الإنضمام الى هذا السباق الحامي.

- نقاهة طاجيكستان البطيئة:

لطالما إعتُبرَت طاجيكستان بأنّها خاضعة الى فترة نقاهة صعبة من جرّاء الحرب الأهليّة، وفي الواقع فإنّه بالإمكان مساعدتها، وذلك بأنّ الوضع كان قد تقهقر لأنّه يبدو أنّ الرئيس راخمانوف ينوي تشديد قبضته على السلطة السياسيّة وتورد منظّمة حقوق الإنسان أمثلة على الإعتقالات ذات الدوافع السياسيّة وعلى تقليص حريّة الإعلام وإستقلاله وعلى التظاهرات الثانويّة التي يخاف البعض من تصاعدها.

إنّ الصورة الإقتصاديّة تعتبر محبطة كما أنّ التوقعات ضعيفة مع الفساد المنتشر والتقارير الواردة عن تهريب المخدرات عبر الحدود من أفغانستان، وبحسب نظرة متفائلة نسبياً، فإنّ هناك أكثر من 600 منظّمة لا حكوميّة (NGOs) وبعض الإعلام ذي الثقل والمستقل في البلاد، كما أنّ الحكومة تبني سياستها على أساس التعدديّة، ثم إنّ راخمانوف الذي كان يُعتبر مرشحاً ضعيفاً للرئاسة أثبت على أنّه زعيم ناجح وإستطاع إجتذاب عدد من الممثلين الفاعلين في الداخل والخارج. وقد تمّ إستبدال حرس الحدود بحرس طاجيك في السنة الماضية. أمّا بعض المشاركين في المؤتمر، فإنّهم رؤوا بدورهم نواح سلبيّة، إذ تمّ إنشاء قاعدة روسيّة جديدة قريبة من العاصمة في الوقت الذي تمت فيه عمليّة التبادل (على الحدود)، كما تدنّت عمليات الإمساك بمهرّبي المخدرات في العام 2005؛ فمثلاً بالكاد أوقف الجنود الروس أي نشاط من هذا

القبيل في النصف الأوّل من السنة، وبالعكس، كان للجنود الطاجيك نجاحات متتالية في هذا الشأن، إلاّ أنّ جزءاً كبيراً من الحدود مع أفغانستان لا يزال خالياً من الدوريات، وتساعد الولايات المتّحدة طاجيكستان في عمليّة مكافحة تهريب المخدرات، إلاّ أنّ المال لا يزال يأتي من مرور المخدرات من أفغانستان.

- غيرغستان "الثورة الملونة":

لقد إستمع المؤتمرون الى توصيف "الثورة الملوّنة" في غيرغستان والتي حدثت في آذار عام 2005، وجاءت عقب تظاهرات مدعومة في كل البلاد بعد إنتخابات شباط 2005، لأنّه كان قد بات واضحاً بأنّ الرئيس Akayev كان متّجهاً للقيام بإستفتاء جماهيري وذلك لمد فترة ولايته الرئاسيّة.

وبسبب تحفيزها من قِبَل وسائل الإعلام المستقل الذي عمل على مهاجمة الفساد، المحاباة وسوء الإدارة، قامت التظاهرات الشعبيّة بزعزعة النظام الذي بدأ بالتداعي. وفي صباح 24 آذار، كان النظام قد إنهار وأجبر الرئيس أكاييف على الفرار. وعلى كل، فقد حذّر بعض المشاركين في المؤتمر بأنّه لا يجب النظر بتفاؤل كبير الى مسألة خلع الرئيس لأنّ ذلك لم يكن له سوى تأثير ضئيل على الإقتصاد، ولأنّ بعض جيران غيرغستان لا يزالون قلقين من التورّط الأميركي المزعوم (في غيرغستان)، ثمّ أنّ القادة الجد، والعديد منهم كان قد إرتبط سابقاً بالنظام المنهار، يواجهون ظروفاً إقتصاديّة ملحّة وشديدة وليس أمامهم سوى وقت قصير للقيام بتقدّم في هذا الصدد.

- الإنشقاق الأميركي – الأوزبكي:

لقد تمّت مناقشة التحول الأوزبكي نحو روسيا والإنجرار خلفها في العام 2005 بشكل واسع. ونوقِشَت وجهة نظر الرئيس كاريموف المتعلّقة بالأساس الشيوعي السوفياتي وبأنّه الوحيد الذي عرف كيف يقمع حركات المعارضة سواء كانت ديمقراطيّة أم إسلاميّة. وقد أعطى قمعه شرعيّة للإسلاميين الذي صنفوا كل أنظمة آسيا الوسطى على أنّها غير شرعيّة. وبحسب الغرب وجماعات حقوق الإنسان، لم تُقابَل ردات الفعل القاسية من قِبَل نظام كاريموف على عمليات الشغب في Andijon سوى باللوم فحسب. وبدلاً من كليشيهات المطالب من نوع "إنّك بحاجة الى الإنفتاح" و "أنت بحاجة الى إصلاحات ديمقراطيّة"، كان على الغرب مساعدة أوزبكستان وليس تقديم إرشادات له حول كيفيّة الشروع بتغيير بنّاء بطريقة لا تكون إستفزازيّة للإسلاميين. وتمّت الإشارة الى أنّ الإنقلاب الجزائري (D'etat) كان مقبولاً من قِبَل المجتمع الدولي بالرغم من حقيقة إلغاء نتائج الإنتخابات. وفوق ذلك، فقد تمّ الإعتراف، وليس من الغرب فحسب، وإنّما الكثيرين في آسيا الوسطى، بأنّ التطور الإقتصادي هو شرط مسبق لتطوّر الديمقراطيّة، وهذا أمر غير كافٍ في العديد من دول آسيا الوسطى.

وفي عمليّة تحليل للتطورات في العلاقة الأميركيّة- الأوزبكيّة، تمّت الإشارة الى أنّ الرئيس كاريموف ظنّ بأنّ 9/11 قد تساعد الأميركيين على التحقق مما كانت تواجهه. وبالرغم من جهود الرئيس بوتين الشخصيّة لإيقافه، وقّع كاريموف إتفاقيّة شراكة إستراتيجيّة مع الولايات المتّحدة، لأنّه كان يعتقد بأنّه في نفس القارب مع الأميركيين الذين قد يتعاطفون مع إجراءاته التعسفيّة، أو على الأقل يغضون النظر عنه عندما يفرض عليهم ذلك. وقد تغيّر الوضع في Andijon بعد ظهر يوم 13 أيار 2005 عندما أطلق الجيش الأوزبكي، وبشكل مفاجئ، النار على الجمهور الذي يُعَد بخمسة آلاف شخص على أقل تقدير، وكان الجمهور يتألف الى حد كبير من النساء والأطفال كما كان معهم بعض المسلّحين الإسلاميين الذين كانوا في الليلة السابقة قد إستولوا على سجن وهاجموا بعض الثكنات القريبة. وقد وصف بعض الشهود العيان عمليّة قتل مئات الأشخاص بأنّها تمّت دون تمييز، وبأنّ المسلّحين قاموا بإحتجاز رهائن حكوميين كدرع لوقاية أنفسهم من إطلاق النار.

إنّ فشل النظام بإدارة تحقيق حول الحادث قاد القوى الغربيّة والمنظّمات الدوليّة الى طلب تحقيق دولي، الأمر الذي لا يزال نظام كاريموف يرفضه. ولم يكن كاريموف وحده الذي أُصيب بالذعر حينها، فالناس حوله كانوا قد أخبروه بأنّ ذلك كان إنتفاضة إرهابيّة، كما أنّ المسؤولين الحكوميين الروس الكبار إدّعوا، قبل أحداث شغب Andijon تماماً وبعدها على الفور، بأنّه كان لديهم دليلاً واضحاً بأنّ بعض المشاغبين كانوا إرهابيين في الصميم، كما كانوا من أفغانستان. وهذا التأكيد كان جزءاً من جهود المخابرات الروسيّة والدوائر الأمنيّة لقلب كاريموف ضد الولايات المتّحدة. وقد قال عدد كبير من الناس في أوزبكستان، سواء في الحكومة أو في المعارضة، بأنّهم يعتقدون بأنّ الأميركيين كانوا وراء أحداث الشغب في Andijon.

وقد مكّن سياق أحداث Andijon منظّمة شانغهاي (SCO) من إستغلال الوضع بالكامل، وحدد القادة الصينيون والروس، وبوضوح، ثلاثة شرور- التطرّف، الراديكاليّة، والإنفصاليّة- تهم جميع دول آسيا الوسطى. وهناك شعور بأنّ لا أحد، بما فيهم الولايات المتّحدة، أوروبا، وحتّى الناتو، يمكن أن يقدم لهم نوع الدعم الذي تقدّمه موسكو أو بكين.

وفي التعامل مع الأصوليّة الإسلاميّة/ الإرهابيّة، فإنّ عدداً من الناس في آسيا الوسطى لا يعتقدون بأنّ بإمكانهم الحصول على أيّة مساعدة حقيقيّة من الولايات المتّحدة بالرغم من حقيقة أنّ القوات الأميركيّة لم تطح فقط بطالبان، وإنّما قتلت أيضاً "جومابوي" القائد العسكري لحركة أوزبكستان الإسلاميّة، الخطر الأكبر على كاريموف.

وإنّ سياسة الولايات المتّحدة، كما حُدِدَت من قِبَل الرئيس بوش في خطاب التنصيب الرئاسي الثاني له، تتعهّد بأنّه لا يمكن أن يكون هناك إستقرار من دون شرعيّة والشرعيّة تأتي فقط من الديمقراطيّة. إنّه شعار عظيم، إلاّ أنّه لا يعكس ما يجري الآن في المنطقة.

إنّ وجهة النظر التي يتم التعبير عنها في المؤتمر هو أنّ الوضع سيزداد سوءاً في آسيا الوسطى على مدى الثلاث الى الخمس سنوات المقبلة. وقد رأى المسؤولون الروس، الصينيون والأوزبك Andijon من نفس الزاوية من حيث لم ترها الولايات المتّحدة. وإنّ الروس والصينيون القلقون من إنتفاضات الأسلمة المحتملة، يقومون بدعم الرئيس كاريموف. وعندما غادر الإجتماع الذي ضمّه مع الرئيس بوتين

لتوقيع إتفاقيّة إستراتيجيّة، قال كاريموف بأنّ العلاقة لم تكن إستراتيجيّة وإنّما هي عبارة عن "إتّحاد"، وهي كلمة ترمز الى العلاقات بحسب الأنموذج للإتحاد السوفياتي. وبالرغم أنّ ذلك كان عبارة عن مبالغة، فإنّه حوى رسالة هي أنّ أوزبكستان تعود الى الشراكة العسكريّة مع روسيا، الأمر الذي كان يعتقده الكثيرون بأنّه غير ممكن.

الإسلام المستورَد

إنّ النقاش الواسع الذي إحتل مكانة في المؤتمر كان يدور حول الأسلمَة التي تغزو آسيا الوسطى خاصة أوزبكستان. وقد دار الإهتمام حول الحقيقة بأنّ الإسلام الراديكالي قد تمّ تصديره الى أفغانستان من الحدود الشماليّة الغربيّة لباكستان بعد الغزو السوفياتي لأفغانستان. فعندما إنفتحت آسيا الوسطى في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات، أراد الكثيرون تعلّم الإسلام من الأئمّة والملاليين الذين إحتشدوا في المنطقة بدعم من العربيّة السعوديّة، إيران، وبلدان أخرى في الخليج وحتى تركيا. وأصبحت أوزبكستان البلد الأساس بسبب شعبها، موقعها والتقاليد الإسلاميّة القويّة فيها، كما أنّها كانت محط إهتمام المشاركين في المؤتمر لأنّ كتلة الأئمّة الوهابيين الذين ذهبوا الى أوزبكستان في أواخر الثمانينات كانوا من مجتمع غير موجود في السعوديّة، لقد كانوا متحدرين من مهاجرين أو من الباسماش Basmachis (المساوين للمجاهدين الأفغان الجدد) الذين رفعوا السلاح ضد النظام السوفياتي بعد ثورة أكتوبر الى أن هزموا في العشرينات من القرن الماضي، وقيل أنّ عددهم يتراوح بين 200,000 و 400,000.

ومبدئياً، فإنّ كاريموف، وتقريباً كل شخص آخر في أوزبكستان وغيرها في المنطقة، لم يفهم نوع الإسلام الآتي الى آسيا الوسطى- إسلام من لون مختلف.

وفي ظل الحكم السوفياتي، نسيت النخبة، والى حد كبير، تقاليدها، ثقافتها وكذلك خليطها من التقاليد التركيّة- الآسيويّة الوسطى. وقد كان إسلام آسيا الوسطى، الحاوي الكثير من الصوفيّة، أكثر روحانيّة من ذلك الموجود في الشرق الأوسط وكان نوع الإسلام الذي بدأ يغمر آسيا الوسطى، والى حد كبير، قد أخذ الشكل الوهابي للعربيّة السعوديّة- وهو شكل متشدد جداً، معادٍ جداً للساميّة، مناهض لأميركا ومسيّس. وإنّ المحاولة الأخيرة لمكافحته عن طريق تقديم مدرسة إسلاميّة معتدلة، قد تمّت عرقلتها من قِبَل الأصول الإسماعيليّة وتمويلها، ويُعتبر الإسماعيليون كالشيعة بنظر السنّة في آسيا الوسطى.

وقد أعاد المؤتمر إهتماماً خاصاً الى جماعة تدعى حزب التحرير، وهي منظّمة إسلاميّة راديكاليّة عالميّة، أمّا هدفها المعلن فهو الإطاحة بالنظام العالمي الموجود وإحلال نظام آخر مكانه من نوع الخلافة الإسلاميّة التي لا تشبه كثيراً الخلافة الإسلاميّة التاريخيّة، والتي إختفت مع سقوط العثمانيين في تركيا خلال الحرب العالميّة الأولى، وتُعتبر هذه الجماعة بأنّها معادية للساميّة وللأميركيين بشكل شرير ومدمّر، وقد تشكّلت في الخمسينات في الشرق الأوسط وأصبحت لاحقاً منظّمة عالميّة. ومنذ الحرب في العراق، أصبحت أكثر قوّة حتى، إذ تجد رسائلها دوياً أكبر بين المسلمين الناقمين في جميع أنحاء العالم، حتّى أنّها تتنامى في نيويورك وفي أجزاء أخرى من الولايات المتّحدة، أمّا مركز هذه المنظّمة فهو لندن حيث إستغلّت المواقف الحرّة تجاه حريّة الكلام والدين. وقد سببت هذه المنظّمة ضرراً بالغاً لسمعة المسلمين الأوروبيين، وهي مسؤولة عن توجيه الكثير من البروباغندا ضد معاملة المسلمين في آسيا الوسطى. وفقط بعد تفجيرات تموز 2005 في لندن تحقق رئيس الوزراء طوني بلير بأنّه يجب حظر هذه المنظّمة، إلاّ أنّ الجو الحر تجاه الجماعة لا يزال سائداً، ولم يتم فعل أي شيء تجاه هذا الأمر.

وقد نوقِشَ في المؤتمر مسألة بأنّه من غير المحتمل حدوث ثورة إسلاميّة في آسيا الوسطى مع إستثناء محتمل في أوزبكستان حيث يوجد أساس للتحفيز الإسلامي ودعم المجتمع المحلي للثقافة الإسلاميّة هو دعم قوي جداً.

وبالنسبة للناس المتحررين من الوهم بسبب فشل نظام كاريموف في تحسين ظروف حياتهم، خاصّة في المناطق الريفيّة التي لم تتلق الكثير من هذا النظام، فإنّ حزب التحرير يعتبر جذاباً. إنّ المؤسسات الحاكمة تبالغ في مسألة التهديد الإسلامي، وذلك لتوليد الدعم لها ولتفسير الضغوط التي تفرضها على الجماعات المختلفة.

وعُرِضَ في المؤتمر بأنّه لا النخب في كازاخستان ولا في غيرغيستان إعتقدت بأنّ لديها مشكلة أسلمَة راديكاليّة. وقد كان لدى الحكومة الكازاخيّة، الراغبة بالمحافظة على علاقات جيّدة مع العربيّة السعوديّة، وقتاً عصيباً في كشف الواعظين والمبشّرين الوهابيين الراديكاليين. أمّا غيرغستان التي ترى نفسها "طفل الدعاية للديمقراطيّة"، فقد شعرت بأنّها مُستثناة من ذلك. وكان التعليم الإسلامي مسموحاً، خصوصاً في أجزاء وادي فرغانة التابع لغيرغستان وفي الأجزاء الجنوبيّة لها والمحاذية للحدود الأوزبكيّة، حيث كان حزب التحرير والجماعات المشابهة قد عززوا أنفسهم على مدى الخمس سنوات الأخيرة.

إنّ التهديد الإسلامي المتزامن مع الثورات الملوّنة التي حدثت في جورجيا، أوكرانيا وغيرغستان سببت لأوزبكستان القلق حول ما قد تطلقه أميركا والغرب عموماً. وقال كاريموف بأنّ الإسلاميين كحزب التحرير يتصرفون كثوّار ساعين للسلطة في جورجيا. هكذا كان الوضع الناتج عندما بدأ حيث ليس كاريموف هو من شعر بالعصبيّة فقط، وإنّما رؤساء آخرين وذلك ما أن فهموا بأنّ الدافع الأميركي نحو الديمقراطيّة والأجندة الإسلاميّة إنّما سلكا في إتجاه واحد على الرغم من أنّهما يختلفان تماماً بالأهداف النهائيّة.

الطاقة، أنابيب النفط، والإيكولوجيا (علم التبيؤ)

- حوض بحر قزوين وإستراتيجيّة النفط الأميركيّة:

إنّ كامل منطقة بحر قزوين، بما فيها تركمانستان، تنتج 1,8 مليون برميل من النفط الخام يومياً وتصدّر حوالي 1,1 مليون برميل يومياً. وتنتج كازاخستان وحدها 1,3 مليون برميل وسوف تزيد هذه الكميّة لتصبح 3,5 مليون برميل يومياً بحلول عام 2015 بحسب البيانات الحكوميّة الكازاخيّة.

إنّ الحقل الكازاخي الضخم على بحر قزوين لديه القدرة للتوصل الى إنتاج 1,1 مليون برميل يومياً، أمّا المشكلة فتكمن في إختلال التوازن بين القدرة الإنتاجيّة وسعة الأنابيب النفطيّة وفي الحاجة الى طرق تصدير مفتوحة للنفط القادم من أرض آسيا الوسطى المغلقة، وغالباً كازاخستان. ووفقاً لذلك، فإنّ إستراتيجيّة كازاخستان هو إمتلاك نظام أنبوب متعدد الإتجاهات بحيث تتجنّب الإعتماد على بلد وحيد مجاور.

إنّ النزاع الأخير بين روسيا وأوكرانيا يظهر بأنّ أمن الطاقة مسألة متجذرة في تنوّع الإمداد، فالأنابيب التي دافعت عنها الولايات المتّحدة في العقد الماضي يعكس مصالحها كما يعكس مصالح أولئك من مستهلكي النفط الكبار وذلك لإستكمال إنجاز تنوّع في الإمداد من خلال تنوّع الطرق (سلوك الأنابيب). وكانت الإستراتيجيّة الأميركيّة مبنيّة على قاعدة دعم إنشاء طرق أنابيب متعددة تربط آسيا الوسطى مع العالم الخارجي، لكن مع تجنّب إيران وروسيا والسماح لدول آسيا الوسطى ببناء أنابيبهم على أراضيهم. وفي نفس الوقت، كانت الولايات المتّحدة تؤيّد ذلك التنوّع الإقتصادي المحلي الذي يتجاوز الثروة الطبيعيّة في تلك البلدان الأمر الذي يؤدّي في النهاية الى إستقرار إقتصادي والى الديمقراطيّة. وقد لوحظ خلال المناقشة أنّ÷ بالرغم من قروة النفط الكازاخيّة، فإنّه كان على القاعدة الجويّة الأميركيّة في ماناس في غيرغستان أن تستورد النفط من روسيا وتركمانستان بدلاً من المصفاة القريبة في شيكمنت في كازاخستان التي كانت تعمل تحت إسم شركة بتروكازاخستان الى حين شرائها مؤخراً من قِبَل شركة كنديّة.

وقيل أنّ المقاربة الأميركيّة تعمل بشكل أفضل في الجانب المقابل لبحر قزوين، حيث تمتلك أذربيجان أنبوبا نفط يحفان في الحدود الروسيّة- أحد الأنابيب تمّ إعادة بناؤه بشكل كامل ويمتد من باكو الى مرفأ Sapsan الجيورجي على البحر الأسود والذي يتلقّى 200,000 برميل يومياً، والآخر هو أنبوب باكو- سيهان الذي تمّ إنهاؤه للتو والذي يمتد حتّى حدود التصدير النهائيّة على ساحل البحر المتوسط لتركيا. وهناك إحتمال بأن يحمل هذا الأنبوب ما سعته مليون برميل يومياً في السنوات القليلة المقبلة فقط وذلك عندما يطفو النفط الكازاخي في بحر قزوين.

وبذلك، فإنّ نظام الأنبوب المتعدد الإتجاهات، حتّى مع إزدياد إنتاج النفط في كازاخستان، قد يواجه مشكلة الأنابيب الكثيرة المتنافسة حول الإمدادات المحدودة، فحتّى أنبوب Tengiz التابع لشركة Caspian Pipeline Consortium، والذي يسلك طريقه الى مرفأ Novorosiisk في البحر الأسود الروسي، يمكن أن يمتلئ بما معدّله 700,000 أو 900,000 برميل يومياً في سنوات قليلة.

- الإتفاقيات الصينيّة:

وناقش المؤتمر مسألة الغزو الصيني للسوق النفطي في آسيا الوسطى، وحدد ممثلنا الحقيقة بأنّ الصين حاولت ولفترة من الزمن الحصول على منفذ الى حقول كاشيغان النفطيّة في كازاخستان. وقد أنهت الصين في كانون الثاني عام 2005، وبسرعة، إنشاء خط أنابيب يمتد من أتاسو في كازاخستان وحتى المحافظة الصينيّة سينغ يانغ- وهو أنبوب طويل، إلاّ أنّه محدود لجهة سعته، فهو سيحمل مبدئياً 200,000 برميل يومياً وستصل سعته الى 400,000 برميل يومياً في السنوات القليلة المقبلة.

وعلى كل، فقد غيّرت الصين في العام 2005 تصنيفها لإتفاقيات النفط في المنطقة ما يجعل من المستحيل على المستثمرين الخاصين منافسة دولة حددت شركات النفط المرغوبة الآن من قِبَل حكومة كازاخستان، وبذلك يُقال أنّ الشركات الكنديّة، كـ "بيتروكازاخستان"، هي في طريقها للخروج من البلاد، وقد بيعَت هذه الشركة بمبلغ 4 مليارات دولار لشركة China National Petroleum Company. والنتيجة هي إمتلاك الصين ما بين 10 الى 14 بالمئة من إحتياطات البترول في كازاخستان؛ وسوف يتيغيّر الوضع ما إن تأتي مصادر جديدة على هذا الخط، وما إن يحصل تعاون أكبر فتستثمر شركات وطنيّة وتحرم أخرى من ذلك.

وقد أصبحت الصين هذه السنة الشريك التجاري الأوّل لكازاخستان، ومن غير المحتمل أن يتغيّر الوضع وذلك لوقت طويل. إنّ المشروع التالي للصين هو إنشاء خط سكّة حديد ضخم يمر في كازاخستان مخصص للشحن ويعني بحل المشاكل التابعة من إختلاف عرض المسافة ما بين سكتي الحديد الذي سببته السرعة القصوى في كازاخستان لتنطلق نحو برلين ولتختزل من 10 الى 11 يوم من وقت النقل البحري- وهي محاولة من قِبَل الصين للوصول الى أوروبا الصناعيّة من خلال آسيا الوسطى. وهو مشروع هام وقد ينافس الطريق البحري من الشرق الى أوروبا. وقيل بأنّ الخطوة الأولى تمّ طرحها من قِبَل الحكومة الكازاخيّة وليس الصينيّة.

وبإيجاز، فإنّ الصين ترى في كازاخستان، وليس الشرق الأوسط، مركزاً للطاقة التي تحتاجها. وسيكون للإستراتيجيّة الصينيّة تأثير هائل في المنطقة. وفي 31 آذار عام 1996، عالجت الورقة الإستراتيجيّة للجنة المركزيّة للحزب الشيوعي الصيني (القرار رقم 6 والذي دُعيَ بالحملة الضاربة) مسألة إنفصال سينغ يانغ والتسوية الكبيرة لـ Han الصينيّة. وقد تضمّنت الورقة أربع فقرات تحدد النوايا الصينيّة لجهة الإمساك لكازاخستان، غيرغستان وأوزبكستان. لقد كان الصينيون واضحون تماماً حول الكيفيّة التي ينوون بها إستكمال نفوذهم، وما حصل حتى هذا التاريخ يتبع لتلك الإستراتيجيّة.

- الغزو الروسي:

كان للغزو الروسي الأخير لآسيا الوسطى، والمدفوع قدماً بعائدات النفط والغاز الروسي، حيزاً كبيراً من الإهتمام داخل المؤتمر. فقد تمّ توقيع إتفاقيّة بين كازاخستان وروسيا في الخريف الماضي تتعلّق بخطوط الأنابيب التي تصل الى مرافئ روسيا على البحر الأسود، سمارة وأماكن أخرى في روسيا- وكلّها أمور تشير الى لعبة الحرب الجيوسياسيّة لأجل النفط الكازاخي. وقد إمتلكت شركة Lukoil النفطيّة الروسيّة العملاقة Nelson Resources، كما أنّ شركة Gaz Prom الروسيّة، وبمساندة الرئيس بوتين، مرتبطة أساساً بغاز آسيا الوسطى ما جعل

الخط بين الدولة والشركة غير واضح. وهناك أنموذج واضح للغزو الروسي في مجالات أخرى أيضاً مثلاً الشركة الروسيّة Pussian Company United Energy Systems (وبالمقابل، فإنّ الطاقة من محطات الطاقة المبنيّة في طاجيكستان هي، والى حد كبير، للتصدير الى الصين).

ولدى روسيا إتفاق جديد مع أوروبا الغربيّة، حيث كانت قد زادت للتو حصتها في السوق بخصوص صادراتها من الغاز الطبيعي والتي تشكل حالياً حوالي 25 بالمئة من الإستهلاك الأوروبي الغربي. إنّ الهدف هو جعل أوروبا الغربيّة أكثر إعتماداً على الغاز الروسي. وكان المستشار الألماني الأسبق غيرهارد شرودر قد وقّع على نشر خط أنابيب لشركة Gaz Prom تمر ببحر البلطيق يهدف كخطوة أولى للوصول الى ألمانيا من دون المرور ببولندا و أوكرانيا.

أمّا الغزو الروسي الأخير فكان بناء خط أنابيب الغاز Blue Streak عبر تركيا وهو ما يفتح سوقاً جديدة للغاز الروسي. وقد عرض المؤتمرون الى أنّ ذلك ما كان ليُنجَز من دون رشاوى ضخمة، الأمر الذي يوضح بالمقابل الصعوبات التي قد يواجهها الأميركيون في منافسة مشاريع كهذه في المنطقة في ضوء القيود القانونيّة كقانون ممارسة الفساد الخارجي (Foreign Corrupt Practices Act)، ومن وجهة نظر أحد المشاركين، فإنّ نجاحات روسيا ليست خالية من المخاطرة. فالميزانيّة الوطنيّة الروسيّة تعتمد بالكامل على المداخيل الآتية من الضرائب والغرامات على Gaz Prom و Lukoil. وقد فشلت روسيا بتعزيز التصنيع الذي يتجاوز قطاع الطاقة، وفوق ذلك تعتمد عائداتها من الغاز على قدرتها على الحصول، وبشكل رخيص، على حصة كبيرة من الغاز الذي تحتاجه من آسيا الوسطى. وفي العام 2004، دفعت لتركمانستان 1/7 من الثمن الذي دفعته أوروبا الغربيّة. إنّ الوضع يعتبر في الحد الأدنى الآن أفضل بالنسبة لتركمانستان. وتحتاج روسيا الى غاز آسيا الوسطى لأجل الإستمرار في موقفها المعادي نحو أوكرانيا على المستوى السياسي ونحو أوروبا الغربيّة على المستوى الإقتصادي. وقد عُبرَ عن هذه الرؤيا بأنّ روسيا قد تغالي وتشدد بما أنّ لا زعيم في آسيا الوسطى يمكنه الإستمرار طويلاً إذا ما أُعتُبرَ بأنّه معتمد للغاية على روسيا بصفتها "الأخ الأكبر"- وذلك للسخرية من الكلمات التي إستخدمها الإتحاد السوفياتي لوصف علاقته مع "جمهورياته الوطنيّة".

- المشاكل الإيكولوجيّة:

لقد ناقش المؤتمر ثلاثة مشاكل إيديولوجيّة كبرى تواجه كازاخستان وبلدان أخرى في المنطقة، فأولاً إنّ إرث كازاخستان من الموقع النووي السابق في Semipalatiisk الواقع على أراضيها الشماليّة الشرقيّة، وهذا الموقع معروف بأنّه شهد حوالي 500 إنفجار نووي على مدى فترة إمتدت نحو 40 عاماً، وذلك من نهاية الأربعينات وحتى نهاية التسعينات. وتغطي المنطقة الملوثة مساحة تبلغ 300 كلم2 والتي تكاد تساوي نصف أراضي فرنسا، وتحاول كازاخستان التعامل مع هذه المشكلة، كما كانت دول أعضاء في الأمم المتّحدة قد دعمت عدداً من القرارات المتعلقة بهذه القضيّة.

ويبدو واضحاً أنّ هذه المشكلة لها ثلاثة أبعاد: إنسانيّة، إيكولوجيّة، وإقتصاديّة. وقد أشار أحد المشاركين بأنّ كازاخستان لم تلم أي بلد على هذا الوضع، وبدلاً من ذلك فإنّها سعت الى دعم تقني وأخلاقي من المجتمع الدولي للتعامل مع المشاكل التي أفرزتها هذه المنطقة الضخمة الملوّثة.

وهناك مشكلة أخرى، وهي جفاف بحر آرال المستمر، وأصبحت المشكلة معروفة جداً في الوقت الذي قامت الدول المتاخمة له في المنطقة بتنسيق جهودها للتغلّب على هذه المشكلة. وقد أحرزت جهود كازاخستان لإعادة مسك وتغذية الجزء الشمالي من البحر بعض النجاح، إلاّ أنّ المشكلة لا تزال موجودة ويجب لفت إنتباه المجتمع الدولي الى هذه المحنة.

أمّا المشكلة الإيكولوجيّة الهامّة في المنطقة، والتي ناقشها المؤتمر فكانت إدارة المياه. إنّ كازاخستان بلد يملك المياه الجوفيّة وتغطي مصادر مياهها الجوفيّة 60 بالمئة فقط من حاجاتها، ولذلك فإنّ مسألة إدارة المياه هي في قمّة أولويات أجندة التعاون بين الدول المجاورة، بما فيها الصين. كما أنّ هذه المشكلة لا تزال مستمرّة بالنسبة لأوزبكستان والتي يعتمد إقتصادها من القطن المروي، على منابع الأنهار ومصادرها الموجودة في غيرغستان وطاجيكستان. كما أنّ تركمانستان بلد معتمد بالكامل وبمعظم حاجاته الزراعيّة ومشاريعه الأخرى على المياه المقدّمَة إليه من أوزبكستان.

الرؤى الجيوسياسيّة من وجهات النظر المنافسة

لقد كرّس المؤتمر وقتاً مهماً خلال فترات الإجتماعات الصباحيّة وما بعد الظهر لمسألة التعاون الروسي- الصيني الذي هدف الى تقليص الغزوات التي قامت بها الولايات المتّحدة في آسيا الوسطى منذ 9/11. وقد بدأت الجهود المشتركة مع إعادة إحياء منظّمة شانغهاي (SCO) الخامدة، وهي تحالف إقتصادي، كما هي تحالف سياسي وأمني إستراتيجي، وهذه المنظّمة مؤلّفة أساساً من الصين، روسيا، وثلاث دول من آسيا الوسطى. إنّ الفريق الأساس في هذه المنظّمة هي جمهوريّة الصين الشعبيّة. وبمبادرة كانت صينيّة الى حد كبير، كانت حركة منظّمة شانغهاي

(SCO) المناهضة لأميركا في إجتماعها في حزيران 2005 في Astana قد هدفت الى وضع حدود نهائيّة وثابتة لإبعاد القواعد الأميركيّة الموجودة في المنطقة، ولا يمكن التأكد بأي وسيلة من الوسائل بأنّ روسيا أو دول آسيا الوسطى قد تكون حاولت إتخاذ موقف كهذا من دون التحريض الصيني. إنّ المشكلة الكبرى بالنسبة لمنظّمة شانغهاي (SCO) هي التالية: الى متى يمكن المحافظة على التوازن بين موسكو وبكين؟ وكيف سيؤثّر النفوذ الصيني المتنامي على أمن آسيا الوسطى؟ وما نوع الرد الذي يمكن للغرب أن يقوم به لمواجهة التحدي الصيني؟

ويعتبر الخبراء، خاصة البلدان الآسيويّة، بأنّ منظّمة شانغهاي (SCO) هي منظّمة معادلة لمنظّمة الأمن والتعاون في أوروبا OSCE) (. إنّ الإتفاقيّة الأمنيّة الموقعَة في العام 1992 في طشقند برعاية دول الكومنولث (CIS) بين دول آسيا الوسطى وروسيا تبقى الإجراء الوقائي ضد الأخطار والتهديدات الخارجيّة المفترضة. لكن مع ما تقدّم من دورها المتضائل، فإنّ CIS لم تثبت أنّها آليّة عسكريّة فعالة بإستثناء تدخلها في الحرب الأهليّة الطاجيكيّة، وخلال هجمات الإسلاميين العسكريّة في المنطقة في العامين 1999 و 2000 (في غيرغستان وأوزبكستان)، كان هناك هواجس كبيرة وواسعة حول العمليّة للمنظّمة (منظّمة دول الكومنولث).

أمّا القضيّة الأخرى التي تمّت مناقشتها، فكانت الوضع الإقتصادي، العسكري والديمقراطيّة للفيدراليّة الروسيّة وكان التساؤل الى متى يتُوقع من روسيا أن تظل قادرة على الوفاء بإلتزاماتها الأمنيّة في آسيا الوسطى كما في القوقاز، وما الذي فعله الرئيس بوتين لتنفيذ تصميمه لجهة المحافظة على النفوذ الروسي في آسيا الوسطى وفي دول الكومنولث عموماً؟

لقد إتّخذت روسيا بعض الخطوات نحو إستكمال أهدافها، عن طريق المحافظة على قواعدها العسكريّة منذ الحقبة السوفياتيّة والسيطرة على مصادر ثورة الطاقة الهيدروليّة لطاجيكستان، كما السيطرة على خطوط الطرق لتصدير الغاز التركمنستاني منجزة تقارباً مع أوزبكستان مع الحصول على مشاركة كازاخستان في بعض المشاريع. إلاّ أنّ قدرة روسيا على الإستمرار بمشروع نفوذها في المنطقة تعتمد على إقتصادها الذي يعتمد جداً بدوره على عائدات النفط والغاز.

إنّ دول وقادة آسيا الوسطى قلقون من الوجود العسكري الأميركي. وعلى كل، فإنّ البعض يعتبر الوجود الأميركي ضروري للتوازن مع الصين وروسيا، وخاصة الصين. ولا يمكن لأحد أن يتجاهل التنامي الكبير للنفوذ الصيني وحسم تأثيره المستقبلي على المنطقة.

وفي إجتماع منظّمة شانغهاي (SCO) برساء الحكومات، عرضت بكين إستثمار أكثر من 900 مليون دولار في المنطقة في شكل مساعدة هندسة تقنيّة صينيّة، وهو ما قد يترجَم بوجود ديمغرافي ضخم للصينيين في المنطقة.

وقد رفضت روسيا وكازاخستان العرض، ووجّه المؤتمر السؤال التالي: هل هدف الصين في آسيا الوسطى هو إقتصادي فحسب كما يقول المسؤولون الصينيون أم أنّ الهدف سياسي وجيوسياسي أيضاً؟ إنّ رفع هذا السؤال يعرض أسئلة إضافيّة حول العلاقات الصينيّة مع روسيا، الولايات المتّحدة، وآسيا الوسطى.

مصالح الولايات المتّحدة وسياستها

إنّ المهمّة الأساسيّة التي واجهها المؤتمر كانت تحديد المصالح الإستراتيجيّة الأميركيّة في آسيا الوسطى- وهي منطقة في العالم بعيدة جغرافياً عن الولايات المتّحدة. وقد حدد المؤتمر ثلاث مصالح أميركيّة مترابطة ومتبادلة في المنطقة: الأمن، الطاقة، والإصلاح. إنّ المسألة الأكثر أهميّة هي مسألة مستقبل الوجود العسكري الأميركي في المنطقة، كما أنّ هناك قضيّة أخرى تتعلّق بما إذا كان لدى الولايات المتّحدة إستراتيجيّة أوراسيّة. وخلال فترة كلينتون الرئاسيّة عُرِضَ على الولايات المتّحدة دور جديد في آسيا الوسطى- وهو "المدير الأمني". إنّ تأسيس إجماع عام على نظام فيدرالي روسي- أميركي حول إستراتيجيّة ما قد يكون ذا أهميّة كبرى بالنسبة للمنطقة، إلاّ أنّ ذلك قد يتعقّد بسبب موقف الولايات المتّحدة تجاه ثورات ملوّنة معيّنة.

وقد تمّ التأكيد على أنّ ليس للولايات المتّحدة سياسة إقتصاديّة تجاه آسيا الوسطى، فمثلاً تعامل مصلحة ضريبة الدخل (IRS) الإستثمارات الأميركيّة في النفط الروسي بطريقة متحيّزة عن تلك التي تستثمر في كازاخستان. وفوق ذلك، فإنّ عمر التمويل الإستثماري الأميركي- الروسي هو 15 عاماً، إلاّ أنّه لا تزال آسيا الوسطى تفتقر الى تمويل كهذا الى الآن. ومؤخراً، وُضعت شركة كازاخيّة كبرى تدعى Kazmis على لائحة London Stock Change ولم توضع على لائحة نيويورك. وتمّ توضيح النقطة التي تقول بأنّ المساعدة الأميركيّة، بالمصطلحات الماليّة، هي مساعدة متواضعة جداً، حتّى أنّ تخصيص مبلغ 9,6 مليون دولار للتعاون العسكري لكل دول آسيا الوسطى للسنة المقبلة هو مبلغ متواضع نسبياً.

وتمت الإشارة الى أنّ الحرب الأفغانيّة مستمرّة بتأثيرها القوي على المصالح الأمنيّة الأميركيّة في المنطقة. وفي آسيا الوسطى، يتضمّن الدور الأميركي في أفغانستان حقوق التحليق (فوق مناطق معيّنة)، حقوق إنشاء القواعد العسكريّة، والحق الإستثنائي في المناورة والتضليل، وهي ترتيبات شديدة الأهميّة لأميركا وقدرتها على مواصلة الحرب. والأمر الهام الثاني من الناحية الأمنيّة هو تهريب المخدرات حيث تمر عبر الحدود من طاجيكستان، تركمانستان وأوزبكستان 80 بالمئة من الإنتاج العالمي من الأفيون الذي يصل الى العالم الخارجي من خلال آسيا الوسطى. ومعظم هذه المواد المخدرة تجد سوقاً نهائياً لها في روسيا وبنسبة اقل الى حد ما الى اوروبا الغربيّة والوسطى؛ لتنتهي بشكل أقل في الولايات المتّحدة.

ورغم ذلك، فإنّه من المهم بالنسبة للولايات المتّحدة مساعدة الآخرين في مسألة الحرب على المخدرات لأجل الحصول على مساعدة أمنيّة مشتركة ومتبادلة.

وهناك مصلحة أميركيّة كبرى في منع دول آسيا من أن تصبح دول مخدرات حيث يمكن لأي فرد، بما فيهم الإرهابيين، أن يجد ملاذاً فيها. فمثلاً، فإنّه وفي فصل الخريف وعندما تحركت فرقة كوماندوس من حركة أوزبكستان الإسلاميّة (IMV)وشنت حرباً في أفغانستان ونفذت نشاطاً مشابهاً في باكستان، قامت أيضاً بعبور منتظم الى وادي فرغانة في غيرغستان في آسيا الوسطى، مما رفع من إحتمالات تأمين تمرير أسلحة الدمار الشامل وكذلك المخدرات.

إنّ قرار الإدارة الأميركيّة بنقل آسيا الوسطى من القسم الأوروبي الى قسم آسيا الجنوبيّة ولّد قلقاً كبيراً بين المتناسقين في المؤتمر. فقد كان مبرراً رسمياً بسبب الهواجس البيروقراطيّة الحصول على مساعد وزير واحد يتعامل مع 55 بلداً وآخر يتعامل مع ثمانية دول فقط. ومع ذلك، فإنّ ذلك قد يكون أعطى إشارة خاطئة للبلدان المستقلة التي تحاول أن تلاحظ وتفهم كيف تنظر الولايات المتّحدة الى المنطقة، مع الإدراك بأنّ

ذلك جزء من الغرب الذي يقوم بمساعدة الإصلاحيين في آسيا الوسطى. فالكازاخيون مثلاً، الذين يكتشفون أنّ بلادهم لم تعد جزءاً من أوروبا، يعتبرون الثورة تعبيراً رسمياً هائلاً عن عدم الثقة بالنفس.

وقد فهم المؤتمرون بأنّ إعادة التنظيم لم يكن سوى تحوّل بيروقراطي في الإدارة وبرغم ذلك، فإنّها أنتجت قراراً هاماً حول أهميّة إعادة تنظيم مشابهة ومحتملة من قِبَل البنتاغون والخزينة أو حتى إدارات أخرى في الحكومة الأميركيّة، وبأنّ ذلك قد يترتب حصوله في بلدان أخرى التي تنظر نحو آسيا الوسطى والقوقاز معاً.

وإنّ مناقشة هذا التحرك ووضعه في مقدمة النقاشات، كان مبنياً على أساس الحاجة الى فرص الإستقرار في أفغانستان عن طريق ربط البلاد بالعالم الخارجي بالطرقات، سكك الحديد، الإتصالات والملاحة الجويّة كما ربطها بجنوب ووسط آسيا.

إنّ التأكيد على ذلك الأمر أعطى دفعاً لمناقشة مبادرة وزيرة الخارجيّة رايس لجهة دمج البنية التحتية لآسيا الوسطى مع جنوب آسيا الى جانب الممر الذي يخترق أفغانستان ومن بعد ذلك الى باكستان وحتى الى الهند. وعلى كل حال، فإنّ فكرة ضخ الغاز عبر أفغانستان الى باكستان ومن ثم الى الهند، إعتبره بعض الممثلين في المؤتمر بأنّه أمر غير واقعي، لأنّ جنوب أفغانستان لا يزال بعيداً عن الإستقرار ولأنّ خبراء الهند الأمنيين لا يريدون الإعتماد على خط أنابيب يمر عبر باكستان قبل وصوله الى الهند.

وكان قد تمّ ذكر البنية التحتيّة بإعتبارها موضوعاً هاماً آخر. فالولايات المتّحدة تود رؤية طاجيكستان وغيرغستان يبيعون الطاقة الهيدروجينيّة الى أفغانستان ومن ثم الى باكستان وربما الى الهند. وإقترح آخرون بأنّ ربط المنطقة كلها بوسائل تقنيّة بصريّة هو أمر شديد الأهمية وهو ما يشق طريقه الآن، وبكثرة، بمساعدة أميركيّة مباشرة وغير مباشرة.

إنّ البنك الدولي، بنك التطور الآسيوي (Asian Development Bank) و USAID يعملون على توليد ونقل الطاقة الهيدروليّة، كما يعملون على موضوع الطرقات التي تربط المنطقة ببعضها البعض. وقد أعلنت الوزيرة رايس عن المبادرة الى دفع مبلغ 1,4 مليون دولار لدمج البنية التحتيّة، وهو المبلغ الذي إعتبره بعض المشاركين متواضع جداً.

وقيل بأنّ USAID تعمل على تطوير سوق الطاقة الإقليمي، وبأنّ وحدة الهندسة في الجيش الأميركي تقوم ببناء جسر عبر نهر Pyandz يربط أفغانستان بشبكة الطرق الطاجيكيّة عبر غيرغستان ومن ثم الى كازاخستان، وقيل بأنّ واشنطن تريد أن ترى أين وكيف يمكن إستخدام المال على الوجه الأفضل، وعما إذا كانت البلدان تستطيع العمل معاً ومع المؤسسات الماليّة الدولية وكذلك مع المانحين والمستثمرين بما فيهم روسيا.

كما عرض المؤتمر بأنّه، وبعد 9/11، فإنّ التفكير الكبير في واشنطن كان مركزاً على السياسة الأميركيّة الخارجية وعلى السياسة الأمنيّة، وعلى الأخطاء الحاصلة في الشرق الأوسط خلال الأربعين سنة الماضية لجهة التشديد على الإستقرار على حساب الديمقراطيّة ولجهة عدم الحصول على معلومات محايدة من المنطقة وترابط ذلك مع سوء تقدير الثقافة في آسيا الوسطى وعدم الإهتمام والإلتفات الى هذه المنطقة، حيث أنّه، وفقط في السنة أو السنيتين الماضيتين، أصبح مألوفاً الحديث عن أهمية القبائل في آسيا الوسطى وعن العواقب غير المقصودة لتوبيخ المسؤولين المحليين وإرشادهم الى ما يجب عليهم القيام به.

وناقش المؤتمر الخط الذي سلكته الجمهوريات السوفياتيّة السابقة بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي حيث كان توجُّه هذه الجهوريات محدد بفكرة هي من أين أتوا- وهذه ليست بداية تبشر بالخير حتى تصبح هذه المجتمعات ديمقراطيّة.

وقد سلمت السياسة الأميركية الخارجية للإتحاد السوفياتي بحقيقة أنّه عبارة عن منطقة واسعة، وعندما تجزأت المنطقة أصبح واضحاً بأنّها تحوي الكثير من الثقافات والمجتمعات المختلفة. وما إن إعترفت الولايات المتّحدة بالبلدان المستقلة حديثاً، حتى شكلت هدفها الأوّل وهو منع الإتحاد السوفياتي من الإتحاد مرّة أخرى.

إنّ روسيا، وبحسب الحكومة الأميركيّة، هي الدولة المحورية في المنطقة. فإذا كان التحول ما بعد الإتحاد السوفياتي لم ينجح في روسيا، كما إستنتجت واشنطن، فإنّه لن ينجح في جمهورية سوفياتيّة سابقة، وبالتالي فقد كان على واشنطن أن تتأكّد بأنّ سياستها الروسية صحيحة. فالسياسة الآسيويّة الوسطى مستمدَّة من جهة النظر تلك. وبما يتعلق بسيادة الدول المستقلة وبمنع روسيا من السيطرة عليها، فإنّ تلك كانت الأهداف الأساسيّة. وقد تطابق تطوّر حقبة ما بعد الحقبة السوفياتيّة مع فترة مفصليّة معينة في التاريخ عندما دخل العالم في عملية العولمة. وقد غيرت تلك العملية الطريقة التي تتفاعل بها الدول مع بعضها.

ويبدو أنّ العولمة تعاقب الدول التي تندمج في الإقتصاد العالمي. وكانت السياسة الأميركيّة مرسومة لكي تشجّع الدول الآسيويّة الوسطى على العولمة ولكي تتبنى هيكليّة قانونيّة ومنظمة تكون منفتحة على الإستثمارات من جميع أنحاء العالم. وبكلمات أخرى، فإنّ واشنطن أجبرت الدول الآسيويّة الوسطى على أن تكون مستقلة وذات سيادة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى شجعتها على "العولمة" وعلى تخفيض القيود التي تمنع التفاعل مع الدول الأخرى- وتأثير ذلك هو "تقليص" حدودها، ولكن ولحماية المصالح الوطنية الناشئة، فإنّ حدوداً "أعلى" قد تكون ضروريّة. وبالتالي، كانت النصيحة السياسيّة الأميركيّة غير ذي فائدة كبيرة. وأحد الأمثلة هي غيرغستان التي إحتضنت الديمقراطيّة وإنتقلت الى تبنّيها. لقد كانت البلد الآسيوي الوسطوي الوحيد الذي تحرك خارج منطقة الروبل (العملية الروسية) في عملية تجاوب مع صندوق النقد الدولي، والأميركيين ومع نصيحة البنك الدولي، وإصدار عملتها الخاصة والإنضمام الى منظمة التجارة العالمية (WTO). إلاّ أنّ غيرغستان مرت بعكس ما توقعته. فقد توقعت زيادة كبرى في النطاق التجاري بعدما إنضمت الى WTO، لكن الواقع هو أنّها إنحدرت تجارياً بما نسبته 30 بالمئة في السنة التي تم الإعتراف بها كعضوة في المنظمة.

ولم تكن السياسة الأميركيّة سياسة ديناميكية في المنطقة، فقد إستمرت بمواصلة الأهداف نفسها من دون الإلتفات الى المشاكل التي تصاعدت. وقد تبنّت عدة منظمات غير حكومية (WGO)، وجزء منها هو برعاية الحكومة الأميركية والآخر برعاية مؤسسات غربية، آليات وفرق في التفكير لم تجد لها أرضاً خصبة في المنطقة.

وبعد 9/11، تغير الوضع. إذ إحتضنت الولايات المتّحدة، فجأة، أوزبكستان التي كان يوصَف نظامها من قِبَل العالم الغربي بأنّه فاشستي وقاسٍ. وإعتقدت الحكومات الآسيويّة الوسطى، وخاصة في أوزبكستان، بأنّ الولايات المتّحدة ستتفهم التهديدات التي كانت هذه الحكومات

تتعامل معها. وبالمقابل، توقعت الولايات المتّحدة سلوكاً آخر، وهو ما لم يكن واقعياً. وبالنتيجة، كانت أوزبكستان تحاول تنفيذ مجموعة أهداف مختلفة عن تلك التي لواشنطن.

أمّا ما يفشل العالم الغربي بالإقرار به عندما يقوم بنشر وتعزيز الإصلاح ويجهد في ذلك، فهو أنّ بعض الممثلين الفاعلين لهم مصالح منطقية ومعقولة لمعارضة الإصلاح. وعلى قاعدة ذلك الطرح، قد يكون مفيداً محاولة الإجابة على السؤال التالي: ما هي السياسة التي قد تكون فعالة في مساعدة الولايات المتّحدة لإنجاز أهدافها في المنطقة؟ وقد قُدِمَت رؤية (معارضة لرؤية آخرين) بأنّ المصلحة الأميركيّة الأولى في المنطقة مبنيّة على أساس الدور الذي يمكن لتركمانستان، أوزبكستان، طاجيكستان، وغيرغستان أن تلعبه للمساعدة في إعادة إعمار أفغانستان. وبحسب تلك الرؤية، فإنّ مصالح أميركا في كازاخستان- والتي يحتمل أن تكون شريكاً تجارياً كبيراً لأميركا في المستقبل- تتألّف من جزأين: تطوير علاقتها التجارية مع كازاخستان وتقديم المساعدة لإعادة إعمار أفغانستان.

وقيل أنّ الولايات المتّحدة لا تعرف كيفيّة إستغلال الطبيعة العلمانيّة للأنظمة الفاشستية في آسيا الوسطى المعتدلة دينياً بسبب إتباع أهلها للمدرسة الحنفية في الإسلام وتأثيرها الصوفي القوي. كما طُرِحَ موضوع أوزبكستان وبأنّه يجب إعطاؤها مصداقية بسبب قيامها الصحيح بدعم الحكومة العلمانية، وليس فقط إنتقادها على الأخطاء. وقد إستشهد أحد المشاركين بتقرير لـ NCAFP (اللجنة الوطنية للسياسة الخارجية الأميركية) حول كازاخستان والذي يشدد على أنّ مصالح الولايات المتّحدة لا يجب أن تكون محددة بالنفط، الأمن، ومكافحة الإرهاب. وإنّما يجب تحديد هذه المصالح بالأهمية الحيويّة لكازاخستان بالنسبة لمصالح الولايات المتّحدة في المنطقة. فكازاخستان دولة إسلاميّة علمانية مع أقلية كبيرة من غير المسلمين والمتعاطفين المؤيدين للغرب، كما أنّها تشق طريقها بسرعة نحو التطور الإقتصادي وتعمل على تقديم معايير ونماذج حياتيّة أفضل لشعبها المتنوّع.

وأخيراً، كان الجدال في المؤتمر يدور حول أنّه كان على الولايات المتّحدة الإدراك بأنّ ليست كل الثقافات متشابهة. فعلى مساحة آسيا الوسطى، هناك قبائل تعمل من خارج المؤسسات السياسيّة الرسمية والتي لا تترادف مع العمليات الديمقراطيّة. فمثلاً، إكتشف موظفو USAID، بعد عملهم مع مشرعين لحثهم على سن قوانين إصلاحية معينة وبأنّ هؤلاء لم يقوموا بقرارات فاعلة وواقعيّة. فالقرارات التي صدرت صيغَت على أساس الأمور التي ليست لها صلة كبيرة بالهيكلية التشريعية أو حتى الدستور.

وفي حين يسعى صناع السياسة الأميركيين الى نشر وتعزيز الإصلاح السياسي والإقتصادي في آسيا الوسطى فإنّ عليهم أن يتكيفوا مع الوقائع والحقائق الثقافية والعملانية على معظم المستويات الأساسيّة للمجتمع المحلي.

المصالح الروسية وسياستها

لقد تمّ التأكيد في المؤتمر على أنّه ليس لدى روسيا ولا الولايات المتّحدة سياسة في آسيا الوسطى، وبدلاً من ذلك، فإنّ كلاهما تخضعان لأهدافهما في التفاعل وردود الفعل سواء المنخفضة أم المفرطة. وبالرغم من معيار الفعالية الواضحة في السياسة الروسية تجاه المنطقة خلال السنوات القليلة الماضية، فقد أشير الى أنّ روسيا لن تضحي بثرواتها أو تقوم بإنفاق الكثير من المال لمواصلة مصالحها التي تتجاوز القضايا الأمنية.

وقد أُعيدَ مراراً وتكراراً بأنّ الهاجس الرئيسي لروسيا هو الأمن، أمّا الإقتصاد فيأتي ثانياً. غنّ الزيادة الروسية لجهة الإستثمارات الإقتصادية في آسيا الوسطى في السنة الماضية، وللمرة الأولى، تنسب الى إعتقاد الرئيس بوتين وحكومته بأنّ تلك الإستثمارات يمكن أن تعزز أمن روسيا في المنطقة. وقد إستثمرت شركة الألمنيوم الروسية ما قيمته ملياري دولار في محطات الطاقة الهيدرولية لطاجيكستان، وفي إنشاء مصنع ألمنيوم جديد الذي سيستخدم بعض تلك الطاقة التي تمّ توليدها. كما أنّ شركة Lakoil هي شركة ناشطة في كازاخستان، وكذلك شركة Gasprom في أوزبكستان وتركمانستان. إنّ إستثماراً واضحاً كهذا لم يكن ممكناً التفكير به قبل عدة سنوات، حيث أنّه كان قد صُرِحَ في وقت سابق بأنّ قيام شركة الألمنيوم الروسية بالإستثمار هناك قد تكون مسألة خطرة جداً بالنسبة الى مشروع خاص. كما أُشيرَ الى أنّ الشركات الروسية المستثمرة في آسيا الوسطى معها مستثمرين أجانب مهمين، بما في ذلك أعضاء بارزين في زمر حاكمة مبعثرة لهم روابط مع الأوزبكيين.

إنّ المخدرات تعتبر تهديداً جدياً وخطيراً للأمن الروسي، فروسيا لديها مشكلة حقيقيّة مع المخدرات وتهريبها والإدمان عليها، خصوصاً في بعض مناطق سيبيريا، الأورال، والشمال الكئيبة، حيث أسعار المخدرات منخفضة، ولم يتم فعل الكثير للحد من طوفان المخدرات الآتية من جميع النواحي، ولذا فالتهريب يتزايد.

كما يُنظر الى التطرف والإرهاب بصفتهما تهديدَين مهمين لروسيا. وقد تمّ التشديد على أنّ ذلك الفهم مهم بالنسبة لآسيا الوسطى، فمثلاً يمكن إعتبار نقل آسيا الوسطى من قسم الشؤون الأوروبية الى قسم الشؤون الآسيويّة الجنوبية من قِبَل الروس والآسيويين بمثابة إشارة عن التراجع الأميركي.

وقد إنتهزت روسيا الفرصة من تنامي الإنشقاق الأوزبكي- الأميركي لملئ الفراغ وإحتلال الفجوة التي خلفها الأميركيون في أوزبكستان. كما أنّ الموقع الروسي في المنطقة معزز بواقع أعداد الأوزبك والطاجيك الكبيرة الذين يعملون في روسيا، كما يوجه أقلية روسية كبيرة لا تزال تعيش في كازاخستان. وقد إستشهد جورج كنعان بما كان يقال على مدى سنوات من أنّ فعالية السلطة في هذه الدول تنخفض. وهذا الأمر هو في صالح روسيا. وبالنسبة الى روسيا، فقد قيل بأنّه يجب فهم المخاطر الناتجة عن الموقع الضعيف للزعيم الأوزبكي، كما يجب عدم إنكار حقيقة أنّ الديمقراطيّة مسألة لا يمكن إستيرادها أو فرضها على آسيا الوسطى. وتمّ عرض إقتراح يتعلّق بالتعاون بين روسيا والولايات المتّحدة وبأنّ ذلك قد يكون في مصلحة الجميع خاصة دول آسيا الوسطى.

المصالح الصينية وسياستها

وفي المؤتمر، تمّ التحديد بأنّ الصين كانت متناغمة في إهتماماتها السياسيّة المتعلقة بالمنطقة، خصوصاً حول إمكانية التحول السياسي إنطلاقاً من آسيا الوسطى، وبأنّ ذلك سوف يؤدي الى إنتشاره الى مقاطعة سينغ يانغ الصينيّة المجاورة. إذ تتقاسم الصين حدودها مع ثلاث دول آسيويّة وسطى هي: كازاخستان، غيرغستان، وطاجيكستان. أمّا الجزء الصيني على الحدود مع آسيا الوسطى، فهي منطقة سينغ يانغ المستقلة، وهي المقاطعة الصينية الأكبر. فهي تشكل سدس الأراضي الصينية، إلاّ أنّ تعداد سكانها، بالمفهوم الصيني، قليل نسبياً- حوالي 19 مليون نسمة. وإنّ 47 بالمئة من هؤلاء هم من المسلمين الـ Uighur، و 41 بالمئة من الصينيون الـ Han، وهناك مجموعات أخرى تعيش في هذه المنطقة عبارة عن مليون كازاخي مع أعداد أخرى أقل من الغريغستانيين، الأوزبك والطاجيك، كما أنّ هناك أكثر من 300,000 من الـ Uighur يعيشون عبر الحدود في كازاخستان وغيرغستان. وقد بدأ شعب الـ Han الموجود في سينغ يانغ بالإزدياد بسبب الجهود التي بذلتها بكين لتشجيع الصينيون الـ Han على الإستيطان في هذه المنطقة. وقد إزدادت نسبة وجودهم من 10 بالمئة فقط في العام 1950 الى ما يكاد يلامس الـ 50 بالمئة اليوم. وبالجوهر، فإنّ الصين مهتمة جداً بما يحدث عبر الحدود وذلك بسبب الشعوب المتداخلة الممتدة.

كانت إحدى أولى مهمات الصين في الجزء الأوّل من التسعينات، بعد حل الإتحاد السوفياتي، تأمين حدودها مع جيرانها في آسيا الوسطى. وكانت عملية ترسيم الحدود موضع جدل وخلاف في بعض دول آسيا الوسطى (ومؤخراً جداً، في غيرغستان، حيث كان هناك تظاهرات ضد عملية الترسيم). إلاّ أنّ الأمر قد إنتهى الآن الى حد كبير. وفي تموز 2001، برزت منظمة شانغهاي (SCO) من جراء عملية ترسيم الحدود وكذلك من جهود بناء الثقة التي بذلتها الصين وجيرانها الثلاث من دول آسيا الوسطى (ومؤخراً أوزبكستان) وكذلك روسيا.

إنّ الهواجس المتعلقة بالتطرف الإسلامي والقضايا الإنفصالية، ليست جديدة في الصين. ففي العام 1996، تمّ توجيه حملة دعيت بحملة القوة الضاربة (Strike Hard)، ضد الناشطين الإنفصاليين في سينغ يانغ، وتشير منظمات حقوق الإنسان الى الإعدامات المنظّمة للـ Uighur من قِبَل الحكومة الصينيّة، كما أنّ كلاً من الحكومة الصينيّة ومنظمات الـ Uighur لديها مصالح، ولأسباب مختلفة، بإظهار الأنشطة الإنفصاليّة للـ Uighur.

وقد عرض في المؤتمر بأنّ الحكومة الصينيّة تدرك بأنّه، ومنذ أواخر التسعينات، كان هناك راديكاليّة إسلاميّة أصولية قليلة في سينغ يانغ، مما يطرح الهواجس حول التأثير الخارجي، بما في ذلك التأثير الناتج من باكستان وأفغانستان. وفي الواقع، فإنّ مستوى الوجود العسكري الذي تحافظ عليه الصين في سينغ يانغ لا يؤشر الى قلق كبير من تهديد إرهابي أصولي للـ Uighur. وقد وجدت الصين وجيرانها في آسيا الوسطى أرضاً مشتركة في إدانة "الشرور الثلاث، وهي الإنفصاليّة، التطرف، والإرهاب".

وقد أشير في المؤتمر الى أنّه ولضمان الإستقرار في سينغ يانغ، فإنّه من الضروري توفير التطور الإقتصادي ومد جسور التعاون مع آسيا الوسطى، ولذلك فقد تبنى مجلس الشيوخ الصيني في آذار، 2000 سياسة تقول بالتوجه نحو الغرب (Go West)، لتطوير وتقدم المحافظات الداخلية، أمّا سماتها الأكثر بروزاً فكانت إستثمار أكثر من 5 مليارات دولار في أنبوب غاز شرقي- غربي، يمتد 4000 كلم يربط حوض Tarim في سينغ يانغ مع شانغهاي. وهذا الأنبوب له سعة 12 مليار متر مكعب في السنة وأصبح في الخدمة منذ السنة الماضية. وقد تمّ إدراج سينغ يانغ في جدول الصناعة لتصبح محور صناعة النفط والغاز الصيني، وذلك عن طريق تطوير ثرواتها الخاصة التي تتضمن ثلث إحتياط النفط والغاز الصيني، وبأن تصبح البوابة الى نفط آسيا الوسطى.

وقد تنامت التجارة بسرعة بين الصين وآسيا الوسطى، إلاّ أنّ التمويل لا يزال ضئيلاً. فمثلاً، إنّ نصف تجارة سينغ يانغ هي مع كازاخستان، غيرغستان، وهي تصل، في المصطلحات المالية، الى أقل من ملياري دولار في السنة، ومع ذلك فإنّ الإستثمارات الصينيّة في آسيا الوسطى كانت قد نمت بسرعة منذ العام 1993، عندما أصبحت الصين شبكة مصدّرة للطاقة، وبدأت تسعى الى إمدادات بديلة. كما أنّ الصعوبات الأخيرة في علاقة الطاقة مع روسيا والمتصلة بمشاريع نفط سيبيريا تعلب دوراً أيضاً.

ومنذ 9/11، عقّد الوجود العسكري الأميركي في آسيا الوسطى الصورة الجيو سياسيّة للصين. وفي النتائج الفورية لأحداث 9/11، لعبت منظّمة شانغهاي (SCO) دوراً ثانوياً جداً. إذ إفتقرت الى مكتب وهواتف، وهو ما إكتشفه القادة العسكريون الأميركيون عندما حاولوا الإتصال بالمنظمة. ومنذ ذلك الحين، تحسن وضع المنظمة وأصبحت منظمة مؤسساتية، ويقع مكتبها في بكين ويرأسه السفير الصيني الأسبق في روسيا. وشاركت الصين في تدريبات قوات حفظ السلام التابعة للمنظمة وفي عملية بناء الثقة العسكرية مع غيرغستان في العام 2002 ومع كازاخستان وروسيا وطاجيكستان في العام 2003 (كما مع غيرغستان)، ومؤخراً جداً، مع روسيا في صيف العام 2005.

ومنذ ظهور القيادة الجديدة في الصين، أفضت السياسة الصينية الى نشاط أكبر بإتجاه ديبلوماسية الطاقة، مع إهتمام أكبر بمنطقة آسيا الوسطى. وكانت هناك رحلة الزعيم الأوّل للحزب الشيوعي Hu Jintao في صيف 2003 الى آسيا الوسطى. وفي كازاخستان، تمّ توقيع عدد من الإتفاقيات وأصبح الأنبوب الصيني الأول العابر للحدود من كازاخستان الى سينغ يانغ، في الخدمة مؤخراً. وهو يمثل إستثماراً قيمته حوالي 10 مليارات دولار، وهو إلتزام ضخم من قِبَل الصين وقد يترك أثراً على بدء سلسلة كاملة من الأنابيب الصينيّة الى بلدان أخرى، بما فيها روسيا.

وأخيراً، دعمت الصين جهوداً لإحتواء التحولات الديمقراطية في آسيا الوسطى خاصة أنموذج "الثورة الملونة". وبسبب إهتمامها وقلقها من أحداث Bishkek و Andijon، رحب الزعماء الصينيون بالرئيس كاريموف في بكين وفرشوا له السجاد الأحمر وتعهدوا القيام بإستثمارات بقيمة 1,5 مليار دولار نصفها في قطاع الطاقة. ومنذ ذلك الحين، كان الصينيون نشطون للغاية في كل أنحاء آسيا الوسطى مطلقين وعوداً بمساعدة عسكرية لغيرغستان وطاجيكستان (أقل من ثلاثة ملايين دولار، إلاّ أنّ المبلغ ليس ضئيلاً جداً بالمقارنة مع المساعدة الأميركيّة).

ورفع المؤتمر السؤال التالي: ماذا يعني كل ذلك بالنسبة للصين وروسيا في آسيا الوسطى؟

إنّ مجالات الإتفاق بين الصين وروسيا تستلزم تخفيض الوجود العسكري الأميركي في المنطقة لحصر التحول السياسي المؤيد للغرب وكذلك لتصنيف العنف في الشيشان وسينغ يانغ بأنّه إرهاب، وهو ما قد يبرر اللجوء الى الإجراءات الهجومية المضادة. وكانت روسيا تقوم الجهود الصينيّة لتعزيز التعاون التعددي داخل منظمة شانغهاي (SCO) مفضلة ربط دول آسيا الوسطى ثنائياً مع روسيا وذلك في مقابل مؤسسات دول الكومنولث (CIS). وتود الصين مد نفوذها الى أسواق آسيا الوسطى، ويمكن لهذا الأمر أن يحدث إذا ما أصبحت منظمة

شانغهاي منظمة تعددية رابطة دول آسيا الجنوبية الشرقية (ASEAN). وأخيراً، هناك عدم ثقة بالنوايا الصينية في آسيا الوسطى، كما يوجد قلق من إمكانية السيطرة الإقتصادية من قِبَل الصين وإختلال التوازن السكاني، كما هو الحال بين الشرق الأقصى الروسي والصين. وهناك شعور في آسيا الوسطى بأنها مخنوقة من قِبَل القوة الكبرى التي تواصل مصالحها التي لا تكون دائماً منسجمة مع مصالح الدول في المنطقة.

التركيز على تركيا

إنّ تركيا بلد هام وذلك لأسباب عديدة. إلاّ أنّها بالدرجة الأولى كذلك لأنّها عضو في حلف الناتو. ومنذ الحرب العراقيّة، تغيّرت العلاقات الأميركية- التركية، أوّلاً بسبب المقاربات المختلفة التي أخذت تركيا الى القيادة المركزية "Central Command" (CENTCOM)، والى القيادة الأوروبية (EUCOM). كما أنّ تركيا لم تؤسس لنفس نوع إتفاقية التعاون مع CENTCOM التي كانت لديها مع EUCOM. أمّا بما يتعلق بالعراق، فإنّ تركيا تتقاسم القلق حوله مع دول أخرى عديدة، بما فيها الصين وروسيا، وبأنّ الولايات المتّحدة تخلق عدم إستقرار في المنطقة. ومن وجهة النظر التركية، فإنّ الولايات المتّحدة هي التي إبتدأت الحرب لإنجاز أهداف ذات شأن، إلاّ أنّها لم تكن مستعدة لوضع ومرحلة ما بعد صدام. وكلما طال الأمر، يتزايد القلق من أن تقوم الولايات المتّحدة بالشيء نفسه في آسيا الوسطى، منطقة البحر الأسود وأماكن أخرى في المنطقة.

وفوق كل ذلك، فإنّ الجيش التركي، حتى أولئك الذين خدموا في حلف الناتو، يقتربون أكثر من روسيا. وتعتبر تركيا أنّ روسيا شريكاً لها في مكافحة التحركات الأميركيّة في الشرق الأوسط، بما في ذلك مكافحة الثورات الملونة أو تدخلات أخرى في المنطقة. وقد أصبحت العلاقات التركية- الروسية أقوى، كما قابل الرئيس بوتين رئيس الحكومة أردوغان ثلاث مرات في العام 2005. وتعرض التوجهات الى أنّه، وفي خلال سنوات قليلة، قد تصبح روسيا الشريك التجاري الأكبر لتركيا، لتحل مكان ألمانيا. وكما يبدو، فإنّ الرئيس بوتين يود سحب أنقرة الى خارج حلف الناتو عن طريق إقناعها بأن تصبح عضواً مراقباً، هذا إن لم يكن عضواً نهائياً، في منظمة شانغهاي (SCO).

إنّ العديد في تركيا قلقون جداً من أنّ الولايات المتّحدة لا تدرك المشهد الكامل للخطر الإسلامي، وهو قلق يشاطرهم إياه الجيش التركي. وهناك شعور بأنّ واشنطن ساذجة بما يتعلق بتطورات الأسلمة التركية وإرتباطها بالحكومة التركية الحالية. ويبدو أنّ الولايات المتّحدة قد فقدت الكثير من تركيزها لجهة المحافظة على التعاون التركي لإنجاز أهدافها في آسيا الوسطى. ثم إنّ التعاون التركي مع الروس، خصوصاً في مجال الغاز، قد يقوض الرؤية المتعلقة بخلق ممر شرقي- غربي.

وأخيراً، تم مناقشة ديناميكية منظمة SCO والنفوذ التركي. إنّ المنظمة قد لا تكون إستكملت قدرتها على التكون الفعلي، إلاّ أنّ إجتماع تموز 2005 في Astana كان نقطة تحول. وقيل بأنّ الإجتماع لم يتم في Astana وإنّما في عاصمة أخرى لمنظمة شانغهاي.

وقد لا يكون التصريح النهائي تجاه الولايات المتّحدة أشد لهجة حتى من ذلك الذي تم نشره، وفوق كل ذلك أصبحت إيران عضواً مراقباً في SCO. وبتحول ديناميكية المنظمة، خصوصاً التشدد الأخير في السياسة الخارجية الإيرانية، فإنّ دور إيران يمكن أن يؤثر على آسيا الوسطى في سياق منظمة شانغهاي. كما إنضمّت الهند الى المنظمة بصفتها مراقب وسيكون من المهم رؤية الطريق الذي ستسلكه الهند. ومؤخراً، كان هناك إعلان عن أنّه تمّ التوقيع على إتفاقية أنبوب الغاز بين إيران- الهند- باكستان. وبحسب المؤتمرين، فإن الجهود لسحب الهند نحو الغرب سواء بواسطة الولايات المتّحدة أو الإتحاد الأوروبي، ارم يعتمد على التوجه الذي ستأخذه تركيا.

إستنتاجات NCAFP والتوصيات السياسيّة

إنّ الموقف الإستراتيجي الأميركي في آسيا الوسطى، والذي تحسن الى حد كبير في الفترة ما بين 9/11 وبداية الحرب في العراق وتقدمت أكثر من خلال "الثورات الملونة" في جمهوريات الكومنولث، قد تدهور- وكان تحول أوزبكستان هو أدناها بعد الشغب في Andijon وبعد إجتماع Astana الذي عقدته منظمة شانغهاي (SCO)، حيث وحدت روسيا والصين جهودهما لرد الغزو الأميركي للمنطقة. وتتطلب هذه التطورات إعادة التفكير بأهداف وإستراتيجية السياسة الأميركية في المنطقة لعكس الظروف المتغيرة.

وقد راجعت لجنة NCAFP الإستنتاجات الرئيسيّة والتوصيات السياسيّة التي قدمتها في تقريرها حول آسيا الوسطى في أيار 2005 بعنوان الإستقرار في آسيا الوسطى: إشراك كازاخستان، تقرير (مع توصيات سياسيّة) حول المصالح الأميركية في آسيا الوسطى والعلاقات الأميركيّة- الكازاخية.

هذه الإستنتاجات والتوصيات التي كانت ملحقة كجزء من هذا الموجز. وتعتقد لجنة NCAFP بانّ هذه الإستنتاجات مستمرة بكونها إستطلاعاً وتعيد التأكيد على توصياتها السياسيّة.

إنّ مجموعة الإستنتاجات المذكورة تالياً هي إستنتاجات اللجنة الوطنية NCAFP وقد تشكلت بعد تحليل الإجراءات القانونية لمؤتمر كانون ثاني 2006 على قضايا جوهرية لها علاقة بالسياسة الأميركية في آسيا الوسطى وبالتوصيات السياسيّة المتعلقة بمسائل كهذه.

هناك حاجة ملحّة لسياسة أميركية خارجية ديناميكيّة في آسيا الوسطى- سياسة قامت بصنع بنود معاهدات لتمديد وإنتهاز الفرص والرد على الإنتكاسات والتراجع بما في ذلك السيطرة المتضررة، بعمل مناسب.

- إنّ جمهوريات آسيا الوسطى لا تستطيع مقاومة الضغط الروسي/ الصيني المتحد من دون إلتزام أكبر من الولايات المتّحدة مدعوم من قِبَل الإتحاد الأوروبي.
- تتوقع اللجنة الوطنية NCAFP بأنّ الصين سوف تشدد قبضتها في آسيا الوسطى، في النهاية، مغذية الهواجس المحلية والشك الروسي. وستكون حكومة الولايات المتّحدة بموقع يمكّنها من إستغلال الفرصة إذا ما قدمت نفسها بالطريقة التي قام بها الصينيون والروس في إجتماع منظمة شانغهاي (SCO) بعد تغيير النظام في غيرغستان وبعد أحداث الشغب التي حصلت في Andijon.

- هناك شعور واسع من أنّ سياسة الولايات المتّحدة والتي يُنظر إليها كسياسة داعمة لتغيير النظام كما حصل في غيرغستان، تفتقر الى المتابعة هناك.
- مع تباهي روسيا والصين بالفائض التجاري وبمواقفها المساندة لشركاتها التي تسيطر عليها الدولة، فإنّ المشاريع الغربية قد لا تكون قادرة بعد الآن على المنافسة، بنفسها، من دون دعم حكومي. يجب على صناع السياسة الأميركيين درس المجالات الإقتصادية التي لها أهمية إستراتيجية بالنسبة للمصالح القومية الأميركية حيث يمكن لدعم الحكومة المقدم أن يجعل المشروع الخاص أمراً ميسراً وذلك في شكل حوافز ضريبيّة، تعزيز القروض وإجراءات أخرى.
- على الرغم من دعم حقوق الإنسان والدمقرطة الأساسيّة في السياسة الخارجية الأميركية، فلا يمكن توقع التقدم بدون إعتبار للتقاليد والظروف المادية.
- إنّ تبديل الإدارة لشؤون آسيا الوسطى من دائرة الشؤون الأوروبية والأوراسية الى دائرة الشؤون الآسيويّة الجنوبية والوسطى يبدو بأنّه يرسل رسالة خاطئة. فبالنسبة للكثيرين في المنطقة، يبدو أنّ التصنيف يشير الى الفهم بأنّ آسيا الوسطى ليست منفتحة على القيم الغربية. هناك حاجة لإصلاح مهم في هذا الشأن. فالولايات المتّحدة عليها أن تبيّن بشكل واضح، والى درجة تكون مؤثرة بشكل جيد العلاقة بين المصالح الأميركية في آسيا الوسطى وبين أنشطتها في أفغانستان، وذلك بتحديد والتأكيد على مصالح مشتركة ومتبادلة.
- يجب على صناع السياسة الأميركيين بداية القفز عن مبادرات قديمة محددة وتنفيذ مبادرات جديدة. ويجب أن تتضمّن مبادرات كهذه قرار التمويل لقاعدة مانس الجوية في غيرغستان وتعزيز برامج التبادل العسكري ولعب دور متوقع وصعب بالقضايا البيئيّة.
- لقد رفض المؤتمر حقيقة أنّ الحكومة الأميركية لم تلتفت وتهتم بالطبيعة العلمانية لأنظمة آسيا الوسطى والى الشكل المعتدل للإسلام الذي يتبناه أكثرية كبيرة من الشعب.
- أخيراً، كان هناك شعور قوي من أنّ التبادل الثقافي والتعليمي المتزايد بين آسيا الوسطى والغرب أمر حيوي لمصالح الولايات المتّحدة في المنطقة على المدى الطويل.

ملحق:

إستنتاجات رئيسيّة وتوصيات لجنة NCAFP السياسيّة من مشروع NCAFP لآسيا الوسطى في منشور أيار 2005، "الإستقرار في آسيا الوسطى: إشراك كازاخستان، تقرير (مع توصيات سياسيّة) حول المصالح الأميركية في آسيا الوسطى والعلاقات الأميركية- الكازاخية"، بقلم Michael Rywkin، مدير المشروع.

- الإستنتاجات الرئيسيّة:

لقد توصل وفد اللجنة الوطنية NCAFP المنتدب الى الإستنتاجات التالية عند الإنتهاء من مهمتها لتقصي الحقائق في كازاخستان.

- خلال 13 عاماً المنقضية، ومنذ أن حصلت على إستقلالها، أصبحت كازاخستان الدولة القائدة في آسيا الوسطى السوفياتية سابقاً حسب تسميات نماذج كهذه مثل GDP، الدخل السنوي للفرد، خصخصة الإقتصاد، حجم إنتاج الطاقة الفعالية والشفافية للنظام المصرفي، تطوير النقل، نمو التعليم التقني، إلخ...
- كانت عملية الدمقرطة، على الرغم أنها لا تزال غير مرضية بالمعايير الأميركية، غير عادية بالنسبة الى تلك التي تعهدت القيام بها من جمهوريات سوفياتية سابقة أخرى بمنطقة آسيا الوسطى. إنّ أحزاب وجماعات المعارضة، رغم القيود على دخولهم الى الإعلام الإلكتروني، مسموح لهم نشر الصحف، عقد إجتماعات صغيرة، تجهيز مكاتبهم بالهواتف وخطوط الفاكس وبالسفر الى الخارج وغالباً ما يتم مضايقة قادة المعارضة بدلاً من سجنهم على الرغم أنّه كان هناك بعضاً من فصول العنف. ومن الجانب الإيجابي، فإنّ كلاً من المؤسسة السياسيّة الكازاخية والمعارضة حذرون من الموقع الجيو سياسي للبلاد، الأمر الذي يفرض ضرورة المحافظة على توازن بين الطموحات الروسية، تنامي النفوذ الصيني، والغزو الإسلامي الشرق أوسطي والضغوط الغربية. إنّ الخلافات بين حكومتي الولايات المتّحدة وكازاخستان لها علاقة بما إذا كان التحرر السياسي والإقتصادي بإمكانهما الإستمرار معاً أم أنّ التحرر الإقتصادي يجب أن يحدث أولاً.
- إنّ كازاخستان تصبح، وبسرعة، منتجاً أساسياً للطاقة- تأتي بعد دول الخليج وروسيا لكنّها متساوية مع منتجي نفط بحر الشمال. إنّ إنتاجها وإحتياطاتها المعروفة تتنامى، كما أنّ دورها يتزايد وبثبات؟ فكازاخستان تقوم بما تستطيع لتمويل طرق الأنابيب للتقليل من إعتمادها على الأنابيب الروسية (وضرائب النقل العالية فيها غالباً) لصادراتها الى الغر.
- إنّ القوات المسلحة لكازاخستان، رغم عددها الصغير، هي الأفضل تدريباً في المنطقة. إذ تتلقى هذه القوات المساعدة من الولايات المتّحدة ومن مصادر أخرى. وبدأ الجيش يصبح محترفاً، وعنده ضباط كفوئين، ويحافظ على روابط وثيقة مع القوات المسلحة الأميركية ويشارك في التعليم والتدريب العسكري الدولي (IMET) أنّ لغة التدريب للجيش لا تزال الروسية، إلاّ أنّ فهم اللغة الإنكليزية يكبر بسرعة. كما أنّ نسبة الروس العرقيين في القوات المسلحة، رغم إنحدارها، تظل ثابتة.
- إنّ كازاخستان بلد متسامح عرقياً، دينياً، ولغة. فهي لا تظهر كثيراً من التمييز ضد غير الكازاخيين، غير المسلمين أو المتحدثين باللغة الروسية، وعلى كل فهؤلاء جميعاً لا يشاهدون كثيراً كما كانوا في التسعينات، إذ منذ نالت كازاخستان إستقلالها زاد عدد السكان من العرق الكازاخي من نسبة 40 بالمئة ليصبحوا الأكثرية. وبالتزامن، إنحدر التمثيل الروسي الإثني في المؤمسسات العامة.

كما أنّ سكان المدن هم من العلمانيين بشكل بارز، إلاّ أنّ اللغة الروسية لا تزال هي الطاغية، والزواج المختلط أمر شائع- على الأقل في بعض العواصم.
كما أنّ إجراءات التعويض (عما حصل من أنواع التفرقة وذلك بزيادة الفرص للمجموعات غير الممثّلة) من الحقبة السوفياتية، تفيد طالبي الوظائف من الكازاخيين الأصليين على حساب خسارة الروس لها. لقد خفضت هذه الإجراءات من فرص غير الكازاخيين بدلاً من إقصائهم.

- إنّ الشغل الشاغل السياسي للنظام الحالي، والذي كان في السلطة منذ الإستقلال، هو الإستقرار السياسي الداخلي، المحافظة على إستقلال البلاد من خلال العلاقات المتوازنة مع جيرانها من القوى العظمى، الحرب على الإرهاب وتهريب المخدرات. إنّ كونفدرالية الدول المستقلة (CIS) معروف النظر عنها بصفتها بالية ولا تجاري العصر، وهناك دستور جديد للسياسة الخارجية الكازاخية يتم درسه. وما عدا الإعتراض الذي يصل الى مستوى السيطرة الداخلية التي يتم المحافظة عليها في كازاخستان تحت عنوان الإستقرار، فإنّ المصالح الأميركية تتطابق مع جميع السياسات الكازاخية الأخرى.
- إنّ معظم المؤسسات الحكومية والمراقبين المستقلين قلقون من الوضع في باقي أنحاء آسيا الوسطى، خاصة من الوضع في أوزبكستان المجاورة حيث تنبؤا بخطر الإنجار الوشيك سببه الإنحدار في أسلوب الحياة، الحكم القاسي، وإرتفاع نسبة التطرف الديني والذي تثيره الحالة اليائسة. إنّ الحكومة الكازاخية قلقة من إمكانية التدفق الهائل للاجئين الى كازاخستان الجنوبية في حدوث أمر ما. كما أنّ إستقرار تركمانستان هو موضع تساؤل على الرغم أنّها تُعتبر أقل خطراً على كازاخستان، وذلك يعود الى الحدود المشتركة القليلة بينهما. كما ينظر الى الأوضاع في غيرغستان وطاجيكستان بأنّها مزعزعة.
- إنّ الأفكار الروسية حول إجتذاب كازاخستان الى منطقة الروبل هي أفكار غير واقعية ومصروف النظر عنها. فكازاخستان ترى نفسها كشريك لروسيا وليس كعميل لها، كما أنّها تعتبر الصين، وليس روسيا، القوة الأسرع نمواً في المنطقة. إنّ وجود الرأسمال الأميركي مرّحب به بسبب قيمته ولأنّه يشكل توازناً مقابل الغزو الصيني.
- يعتقد المسؤولون الكازاخيون بأنّ كازاخستان مستعدة لتصبح المحرك "لإتحاد" إقتصاد آسيا الوسطى عن طريق تأمين الرأسمال والمساعدة للدول المجاورة. ومع ما تقدم من العلاقات مع أوزبكستان وإنعزال تركمانستان، تبدو خطط كازاخستان مبكرة وقبل أوانها، منتظرة التحولات في هذين البلدين. ومن جهة أخرى، فإنّ غيرغستان بلد تعيق المساعدة الكازاخية وقد تكون طاجيكستان مرشحة لذلك أيضاً.
- إنّ المسؤولين الكازاخيين مهتمين جداً بإذا ما كانت وزارة الخارجية الأميركية ستشهد بأنّ كازاخستان بلد "قام بتقدم مهم في حماية الحقوق الإنسانية خلال فترة الستة أشهر السابقة"، كما طلب الكونغرس قبل السماح بالتمويل. وبالرغم أنّ المساعدة الأميركية للجيش الكازاخي هي مساعدة مهمة، وبأنّ كازاخستان قد إستفادت من مساعدات مالية أميركية خارجية أخرى، فإنّ المسؤولين كانوا قلقين بشكل أولي من وقع القرار السلبي، الأمر الذي لن يشجع الإستثمارات الخارجية ويعطي صورة مظلمة عن البلاد. (وفي وقت لاحق من إجتماعاتنا مع المسؤولين الكازاخيين، نبّهت وزيرة الخارجية رايس الكونغرس بأنّها لا تستطيع إعطاء شهادة بذلك، لكنّها منحت كازاخستان إمتيازاً في ضوء المصالح الأمنية القومية للولايات المتّحدة).
- يقوم المسؤولون الكازاخيون بإغراء الولايات المتّحدة لنيل دعمها في ترشحهم لرئاسة OSCE في 2009. وتدعم ألمانيا على ما قيل ترشّح كازاخستان. إنّ هذه المسألة تعتبر مهمّة بالنسبة للحكومة لأنّ إحتلال كرسي رئاسة OSCE سيعمل على دعم وتقوية مكانة الرئيس نازار باييف محلياً ودولياً. كما أنّه سيقوي إدعاء كازاخستان بالزعامة الإقليمية ويذكّر العالم بأنّ كازاخستان دولة "أوروبية" هامة.
- يصر المسؤولون الكازاخيون ويؤكدون على أنّ تخلي كازاخستان ما بعد الحقبة السوفياتية، عن ترسانتها من أسلحة الدمار الشامل (WMDs)، وموقفها العلماني، مرتبطان بقدرتها على المحافظة على جو يحدده غياب التوتر الديني، والصراعات الخطيرة بين الجماعات الإثنية، والشعور الإيجابي نحو الغرب عموماً والولايات المتّحدة خصوصاً، كما يحدده دور الرئيس نازار باييف في تنفيذ تلك السياسات التي يجب النظر إليها بتقدير أكبر.

توصيات اللجنة الوطنية NCAFP السياسية

وللإيجاز: إنّ الولايات المتّحدة وكازاخستان تتقاسمان مصلحة أساسية وحيوية في إستمرار نجاح التحول السياسي والإقتصادي لكازاخستان الى دولة ناضجة، فاعلة، علمانية وديمقراطية، حتى النهاية. إنّ المصالح الأميركية هي في نفط كازاخستان الخام وفي الدعم الكازاخي للحرب على الإرهاب. كما أنّ هذه المصالح تتضمن أهمية كازاخستان الإستراتيجية كبلد معتدل، مؤيد للعرب، مسلم وعلماني، يحوي عدد كبير من السكان من غير المسلمين الذي بإمكانهم أن يشكلوا نموذجاً وقوة إستقرار في المنطقة إنّ موقع كازاخستان الإستراتيجي كجسر يربط أوروبا بشرق وجنوب آسيا، وإمكانية أن تصبح البلد المحرك للنمو، الإستثمار والتطور الإقتصادي في آسيا الوسطى، كما تُرى من خلال عقيدة بوش (Bush Doctrine)، هي، ومن بين كل البلدان الآسيوية الوسطى عندها الإمكانية الأكبر لجهة إنجاز تحوّل سريع نسبياً من التعددية الفاشستية الى شكل مقبول من الديمقراطية الفاعلة.
على أساس إستنتاجات تقصي الحقائق لوفد اللجنة الوطنية NCAFP والموجز المتعلق بالمصالح الأميركية التي ذكرت سابقاً، فإنّ اللجنة الوطنية تقدم التوصيات التالية المتوافقة مع المصالح السياسيّة الأميركية الخارجية:

- يجب على السياسة الأميركية أن تساعد لا أن تقوض توازن القوى العظمى الأساسية التي تحاول كازاخستان تثبيته للمحافظة على إستقلالها ومواصلة التطور الإقتصادي والتحديث. وإنّ في مصلحة الولايات المتّحدة أن تصوغ علاقات خاصة مع بلدان آسيا الوسطى للمساهمة في إستقرار المنطقة. ويجب أن تكون سياسة الولايات المتّحدة حساسة تجاه هشاشة موقع كازاخستان الجيو سياسي.
- يجب أن تظهر الولايات المتّحدة فهماً أكبر للواقع الكازاخي مع العلم بأنّ كازاخستان لم تختبر سوى 13 عاماً من الإستقلال، حيث أنّها لم تقم بالخصخصة والتحديث سوى لفترة وجيزة، كما يجب على الولايات المتّحدة أن تتكيف مع وتوفق بين التعدد الإثني والعشائري والديني للسكان، كما أنّ عليها أن تواجه عدم الإستقرار في الدول المجاورة. إنّ التقدم الثابت، وليس السريع، هو ما يجب توقعه. ويجب فرض الضغوط الأميركية وليس الإفراط بإستخدامها. ولتعزيز الفهم المشترك، يجب على الولايات المتّحدة بذل الجهود لكي تشرح للكازاخيين كيفية عمل النظام السياسي الأميركي، وهو أمر صعب فهمه على مجتمع إنبثق من نظام سوفياتي.
- يجب على الولايات المتّحدة الإستمرار بالتأكيد على أنّ المصالح الأميركية في كازاخستان ليست محددة بالنفط، الأمن ومكافحة الإرهاب. حيث يجب على الولايات المتّحدة أن تتواصل مع واقع كازاخستان كدولة مسلمة علمانية تحوي أقلية كبيرة من غير المسلمين، وبأنّها متعاطفة مع الغرب وبأنها تشق طريقها نحو تطور إقتصادي سريع، وهو ما يقدّم معايير حياتيّة أفضل للشعب المتنوع . كما أنّ كازاخستان له أهمية حيوية بالسبة للمصالح الأميركية لمصالح المنطقة كلها أيضاً.
- يمكن للمصالح الأميركية أن توظف إذا ما أصبحت السوق الحرة النامية لكازاخستان محرك النمو في آسيا الوسطى وإذا ما أصبحت كازاخستان أكثر إرتباطاً مالياً في جنوب القوقاز. إنّ قدرة الكازاخيين على لعب دور قيادي في إقتصاديات الجمهوريات الأخرى في المنطقة كما في الإستثمارات في جنوب القوقاز يمكن أن يكون له تأثير في إستقرار المنطقة ككل. وبحسب كل التوقعات، فإنّ كازاخستان، كدولة قيادية في آسيا الوسطى السوفياتية سابقاً، يجب أن المركز الوسط للجهود الأميركية في المنطقة. إنّ تطورها السريع يتطلب إهتماماً متبصراً من الحكومة الأميركية، كما يتطلب تركيبة متقنة وبارعة من السياسة الخارجية المناسبة.
- يجب على الولايات المتّحدة أن تشجع كازاخستان على إنشاء كوة الى الجنوب من خلال غيرغستان، طاجيكستان، أفغانستان، حتى باكستان، الهند والمحيط الهندي . إنّ هذه الكوة قد تواصل عملها ببطء لتطور طرق المواصلات والتجارة، بشكل طبيعي، بلدان الإتحاد السوفياتي المنهار.

إنّ التجارة الإقليمية بين وسط وجنوب آسيا سيكون له تأثير معين على السياسات العالمية. وقد حدث تقدم ثابت في إعادة إعمار وإزدياد شبكة الطرق في أفغانستان التي تربط البلاد مع جنوب آسيا، المحيط الهندي وآسيا الوسطى. إنّ السكك الحديد وأنابيب النفط والغاز هي على الخريطة ويمكن أن تنفذ إذا ما حصل إستقرار في أفغانستان.

- إنّ للولايات المتّحدة مصلحة مشروعة في نشر القيم الديمقراطية بواسطة وضع الأسس للمساعدات الخارجية لكازاخستان وآسيا الوسطى بحسب سجلات الأنظمة المستقلة لجهة حماية حقوق الإنسان. إنّ عملية المصادقة الحالية التي يصادق عليها الكونغرس، والتي تتطلب من وزارة الخارجية العثور على تقدم هام خلال فترة الشهور الستة الماضية أو منح إمتيازات لأسباب أمنية وقومية، بالكاد تكون الرافعة الأكثر تأثيراً عند فرضها هذه الدول. ويجب الأخذ بالإعتبار العامل في تشكيل العملية المعدلة التي يمكن أن تقدم لوزيرة الخارجية حرية تصرف أكبر بإتخاذ القرار في الرد والإستجابة لمسائل الإلتزام بحقوق الإنسان في المنطقة عن طريق مكافأة التقدم أو الإحجام عن إعطاء المكاسب في إطار زمن غير محدد بستة شهور.

إنّ اللجنة الوطنية NCAFP تدعم القرار الأخير لوزيرة الخارجية كوندوليزا رايس بالتنازل عن المتطلبات الأساسية. إننا نعتقد بأنّه سيكون من غير المثمر للمصالح السياسيّة الخارجية الأميركية إقتطاع مساعدات خارجية كهذه لكازاخستان كما في المساعدات المقدمة لمشاريع الديمقراطية الأميركية والـ IMET.

- يجب أن توضح الولايات المتّحدة للقيادة الكازاخية ماهية الخطوات الإضافية التي بإمكان كازاخستان إتخاذها للحصول على نتيجة مفيدة؛ فمثلاً، تعيين مراقبين مستقلين للحملات الإنتخابية، الإحتساب الصحيح للأصوات، تقدّم الإعلام، والحق في إنشاء الجمعيات. أمّا كيفية العمل وتنفيذ إجراءات كهذه، فإنّه قد يكون من المفيد التركيز المناسب على خطة العمل 1 1/2 أو II.
- يجب على الولايات المتحدة أن تنسق جهودها لتعزيز ونشر المجتمعات المنفتحة، الإنتخابات الحرة والنزيهة والأهداف الإنسانية في آسيا الوسطى مع الإتحاد الأوروبي كي لا يتم الإستنتاج من أنّ إنهماكنا في المنطقة هي إنعكاسات للسياسة الخارجية الأميركية فحسب تهدف للسيطرة وتأمين تدفق النفط. إنّ التنسيق مع دول الإتحاد الأوروبي قد يعطي دفعاً لقضايا حقوق الإنسان والإصلاح الإنتخابي في كازاخستان مع ما تقدم من مصلحتها في تبوأ منصب رئاسة OSCE في العام 2009.
- يجب أن تستمر الولايات المتّحدة بدعم وتشجيع التبادل الثقافي والتعليمي مع كازاخستان بصفتها وسيلة من وسائل المصالح والفهم المتبادل والمشترك.

وقد بدأت كازاخستان بزيادة دعمها لهذا التبادل، ويجب على الولايات المتّحدة أن تطوّر هذا المجهود عن طريق تسهيل عملية الحصول على التأشيرات وقبول الطلاب الكازاخيين في الجامعات الأميركية.